

الجامع العوام

عن
علم الكلام

تأليف

سيد الاسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي رحمه الله

تأليفه الاعتقاد الحق في السبب السابع ، التقدير ومبادئ الايمان ، والصفات
والاعتراف بالعبودية ، والاثبات القاطعة في توحيد الله تعالى ، وحقيقة
الرسول ﷺ ، وتبليغ الانبياء المبررة ، والبرهان القاطع
الارادة بالامانة الكلامية في صفاته تعالى وكيفية ورسالة وتبليغ الاخر ، والبعث

طبعت وروجعت هذه النسخة على جملة نسخ قديمة
وعمل النسخ المطبوعة سنة ١٣٠٩ و ١٣٢٨ هـ
هذه النسخة اصح من كل النسخ الموجودة

عني بقلمه

محمد علي خطبة الاكبر

سنة ١٣٥٥ هـ - ١٣٢٢ م

طالبت من

الجامع العوام

عن
علم الكلام

تأليف

حجة الاسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي رحمه الله

تجد فيه الاعتقاد الحق في السلف الصالح ، التقديس ومعناه الايمان ، والتصديق
والاعتراف بالعجز ، والآيات الواردة في توحيد الله جل وعلا ، وصدق
الرسول ﷺ ، والتسليم لأهل المعرفة ، والبراهين النافعة
الجازمة بالأدلة الكلامية في صفاته تعالى وكتبه ورسله واليوم الآخر . . الخ

طُبعت وروجعت هذه النسخة على جملة نسخ قديمة
وعلى النسخ المطبوعة سنة ١٣٠٩ و ١٣٢٨ فاصبحت
هذه النسخة أصح من كل النسخ الموجودة

عني بنشره

محمد علي عطية الكتبي

سنة ١٣٥٠ هـ - ١٩٣٢ م

يطلب من كل المكاتب الشهيرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي تجلى لكافة عبادته بصفاته واسماؤه ، وتاهت عقول الطالين في
يدهاء كبرياته ، وقص أجنحة الافكار دون حى عزته وتعالى بجلاله عن أن تدرك
الافهام كنه حقيقته واستوفى قلوب أوليائه وخاصته واستغرق أرواحهم حتى احترقوا
بنار محبته وبهتوا في أشراق أنوار عظمتة وخرست ألسنتهم عن الثناء على جمال
حضرتة الاربعا أسماهم من أسمائه وصفاته وأنبأهم على لسان رسوله محمد ﷺ خير
خليقته وعلى أصحابه وعترته

(أما بعد) فقد سألتني أرشدك الله عن الاخبار الموهمة للتشبيه عند الرعاع
والجهال من الحشوية الضلال حيث اعتقدوا في الله وصفاته ما يتعالى ويتقدس عنه
من الصورة واليد والقدم والنزول والانتقال والجلوس على العرش والاستقرار
وما يجرى مجراه مما أخذوه من ظواهر الاخبار وصورها وانهم زعموا أن معتقدهم
فيه معتقد السلف وأردت أن أشرح لك اعتقاد السلف وأن أبين ما يجب على عموم
الخلق أن يعتقدوه في هذه الاخبار وأكشف فيه الغطاء عن الحق وأبين ما يجب
البحث عنه عما يجب الامساك والكف من الخوض فيه فأجبتك إلى طلبتك متقرباً
إلى الله سبحانه وتعالى بأظهار الحق الصريح من غير مدهاته ومراقبة جانب ومحافظة
على تعصب المذهب ذي مذهب فالخلق أولى بالمراقبة والصدق والانصاف أولى بالمحافظة
عليه وأسأل الله التسديد والتوفيق وهو باجابة داعيه حقيق وما أنا أرتب الكتاب
على ثلاثة أبواب : **باب** في بيان حقيقة مذهب السلف في هذه الاخبار
وباب في البرهان على أن الحق فيه مذهب السلف وأن من خالفهم فهو مبتدع
وباب في فصول متفرقة نافعة في هذا الفن
(الباب الاول) في شرح اعتقاد السلف في هذه الاخبار اعلم أن الحق الصريح

الذي لامراء فيه عند أهل البصائر هو مذهب السلف أعنى مذهب الصحابة والتابعين
وها أنا أورد بيانه وبيان برهانه

(فأقول) حقيقة مذهب السلف وهو الحق عندنا أن كل من بلغه حديث من
هذه الاحاديث من عوام الخلق يجب عليه فيه سبعة أمور التقديس * ثم * التصديق
ثم * الاعتراف بالعجز * ثم * السكوت * ثم * الامساك * ثم * الكف * ثم * التسليم
لأهل المعرفة .

(أما التقديس) فأعنى به تنزيه الرب تعالى عن الجسمية وتوابعها
(وأما التصديق) فهو الايمان بما قاله ﷺ وأن ما ذكره حق وهو فيما قاله .
صادق وأنه حق على الوجه الذي قاله وأراد (وأما الاعتراف بالعجز) فهو ان يقر
بأن معرفته مراده ليست على قدر طاقته وان ذلك ليس من شأنه وحرفته
(وأما السكوت) فان لا يسأل عن معناه ولا يخوض فيه ويعلم أن سؤاله عنه بدعة وأنه
في خوضه فيه غياط بدنية وأنه يوشك أن يكفر لو غاض فيه من حيث لا يشعر
(وأما الامساك) فان لا يتصرف في تلك الالفاظ بالتصرف والتبديل بلغة
أخرى والزيادة فيه والتقصان منه والجمع والتفريق بل لا يتعلق بالذلك اللفظ وعلى ذلك
الوجه من الاراد والاعراب والتصرف والصيغة

(وأما الكف) فان يكف باطنه عن البحث عنه والتفكر فيه
(وأما التسليم لاهله) فان لا يعتقد أن ذلك أن خفي عليه ليجزه فقد خفي
على رسول الله ﷺ أو على الانبياء أو على الصديقين والاولياء فهذه سبع وظائف
اعتقد كافة السلف وجوبها على كل العوام لا ينبغي أن يظن بالسلف الخلاف
في شيء منها فلنشرحها وظيفة وظيفة إن شاء الله تعالى :

(الوظيفة الاولى - التقديس) ومعناه أنه اذا سمع اليد والاصبع وقوله
ﷺ ان الله خرم طينة آدم يده * وان قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن *
فينبغي أن يعلم أن اليد تطلق لمعنيين أحدهما هو الوضع الاصلى وهو عضو مركب
من لحم وعظم وعصب واللحم والعظم والعصب جسم مخصوص وصفات مخصوصة
أعنى بالجسم عبارة عن مقدار له طول وعرض وعمق يمنع غيره من أن يوجد بحجته

هو الابن يتنحى عن ذلك المنكان - وقد يستعار هذا اللفظ - أعني اليد المعنى آخر ليس ذلك المعنى بجسم أصلاً كما يقال البلدة في يد الأمير فإن ذلك مفهوم وإن كان الأمير مقطوع اليد مثلاً فعلى العامى وغير العامى أن يتحقق قطعاً وبقينا أن الرسول عليه عليه السلام لم يرد بذلك جسماً هو عضو مركب من لحم ودم وعظم وإن ذلك في حق الله تعالى محال وهو عنه مقدس فإن خطر ياله أن الله جسم مركب من أعضاء فهو عايد صنم فإن كل جسم فهو مخلوق وعبادة المخلوق كفر وعبادة الصنم كانت كفراً لأنه مخلوق وكان مخلوقاً لأنه جسم فمن عبد جسماً فهو كافر باجماع الأئمة السلف منهم والخلف سواء كان ذلك الجسم كثيفاً كالجبال الصم الصلاب أو لطيفاً كالهواء والماء وسواء كان مظلماً كالارض أو مشرقاً كالشمس والقمر والكواكب أو شفافاً لالون له كالهواء أو عظيماً كالعرش والكرسى والسماء أو صغيراً كالذرة والهباء أو جاداً كالخجارة أو حيواناً كالإنسان فالجسم صنم فإن يقدر حسنه وجماله أو عظمه أو ضعفه أو صلابته وبقاؤه لا يخرج عن كونه صنماً ومن فنى الجسمية عنه وعن يده وأصبه فقد فنى العضوية واللحم والعصب وقدس الرب جل جلاله عما يوجب الحدوث وليعتقد بعده أنه عبارة عن معنى من المعاني ليس بجسم ولا عرض فى جسم يلقى ذلك المعنى بالله تعالى فإن كان لا يدرك ذلك المعنى ولا يفهم كنه حقيقته فليس عليه في ذلك تكليف أصلاً فمعرفة تأويله ومعناه ليس بواجب عليه بل واجب عليه أن لا يخوض فيه كما سيأتى به مثال آخر إذا سمع الصورة في قوله عليه السلام «إن الله خلق آدم على صورته ولإني رأيت ربى فى أحسن صورة»

فينبغى أن يعلم أن الصورة اسم مشترك قد يطلق ويراد به الهيئة الحاصلة فى أجسام مؤلفة مولدة مرتبة ترتيباً مخصوصاً مثل الأنف والعين والتمم والحد التى هى أجسام وهى لحوم وعظام وقد يطلق ويراد به ما ليس بجسم ولا هيئة فى جسم ولا هو ترتيب فى أجسام كقولك عرف صورته وما يجرى مجراه فليتحقق كل مؤمن أن الصورة فى حق الله تطلق لإرادة المعنى الأول الذى هو جسم لحمي وعظمي مركب من أنف وفم وخذ - فإن جميع ذلك أجسام وهيأت فى أجسام وخالق الأجسام وهيأت كلها منزّه عن مشابقتها وصفاتها وإذا علم هذا يقينا فهو مؤمن فإن خطر له

أنه ان لم يرد هذا المعنى فما الذي أراده فينبغي أن يعلم أن ذلك لم يؤمر به بل أمر بأن لا يخوض فيه فانه ليس على قدر طاقته لكن ينبغي أن يعتقد أنه أريد به معنى يليق بجلال الله وعظمته مما ليس بجسم ولا عرض في جسم ٥ مثال آخر اذا قرع منبه النزول في قوله ﷺ (ينزل الله تعالى في كل ليلة الى السماء الدنيا) فالواجب عليه أن يعلم أن النزول اسم مشترك قد يطلق اطلاقا يفتر فيه الى ثلاثة أجسام جسم عال هو مكان لساكنه وجسم سافل كذلك وجسم متقل من السافل الى العالى ومن العالى الى السافل فان كان من أسفل الى علو سمي صعودا وعروجا ووقيا وان كان من علو الى أسفل سمي نزولا وهبوطا وقد يطلق على معنى آخر ولا يفتر فيه الى تقدير انتقال وحركة في جسم كما قال الله تعالى (وأنزل لكم من الانعام ثمانية أزواج) وما روى البعير والبقر نازلا من السماء بالاتقال بل هي مخلوقة في الأرحام ولا تزالها معنى لا محالة كما قال الشافعي رضى الله عنه دخلت مصر فلم يفهموا كلامي فزلت ثم نزلت ثم نزلت فلم يرد به انتقال جسد الى أسفل فتحقق المؤمن قطعا أن النزول في حق الله تعالى ليس بالمعنى الأول وهو انتقال شخص وجسد من علو الى أسفل فان الشخص والجسد أجسام والرب جل جلاله ليس بجسم فان خطر له أنه ان لم يرد هذا فما الذي أراد فيقال له أنت اذا عجزت عن فهم نزول البعير من السماء فأنت عن فهم نزول الله تعالى أعجز فليس هذا بعشك فادرجي واشتغلي بعبادتك أو حرفتك واسكت واعلم أنه أريد به معنى من المعاني التي يجوز أن يراد بالنزول في لغة العرب ويليق ذلك المعنى بجلال الله تعالى وعظمته وإن كنت لاتعلم حقيقته وكيفيته مثال آخر اذا سمع لفظ الفوق في قوله تعالى (وهو القاهر فوق عباده) وفي قوله تعالى (يخافون ربهم من فوقهم) فليعلم أن الفوق اسم مشترك يطلق لمعنيين أحدهما نسبة جسم الى جسم بأن يكون أحدهما أعلى والاخر أسفل يعني أن الأعلى من جانب رأس الأسفل وقد يطلق لفوقية الرتبة وبهذا المعنى يقال الخليفة فوق السلطان والسلطان فوق الوزير وكما يقال العلم فوق العلم والاول يستدعى جسما ينسب الى جسم

(والثاني) لا يستدعيه فليعتقد المؤمن قطعا ان الاول غير مراد وانه على الله

تعالى بحال فانه من لوازم الاجسام أو لوازم أعراض الاجسام وإذا عرف قبي هذا الحال فلا عليه أن لم يعرف انه لماذا أطلق وماذا أريد فقس على ما ذكرناه ما لم نذكره

(الوظيفة الثانية - الايمان والتصديق) وهو أنه يعلم قطعاً أن هذه الالفاظ أريد بها معنى يليق بجلال الله وعظمته وأن رسول الله ﷺ صادق في وصف الله تعالى به فليؤمن بذلك وليوقن بان ما قاله صدق وما أخبر عنه حق لا ريب فيه وليقل آمناً وصدقاً وان ما وصف الله تعالى به نفسه أو وصفه به رسوله فهو كما وصفه وحق بالمعنى الذى أراه وعلى الوجه الذى قاله وان كنت لا تقف على حقيقته فان قلت التصديق انما يكون بعد التصور والايمان انما يكون بعد التفهم فهذه الالفاظ اذا لم يفهم العبد معانيها كيف يعتقد صدق قائلها فيها فجوابك ان التصديق بالامور الجملة ليس بمحال وكل عاقل يعلم أنه أريد بهذه الالفاظ معان وان كل اسم فله معنى اذا نطق به من أراد مخاطبة قوم قصد ذلك المسمى فيمكنه أن يعتقد كونه صادقاً غيراً عنه على ما هو عليه فهذا معقول على سبيل الاجمال بل يمكن أن يفهم من هذه الالفاظ أمور جملة غير مفصلة ويمكن التصديق كما اذا قال في البيت حيوان أمكن ان صدق دون أن يعرف أنه انسان أو فرس أو غيره بل لو قال فيه شيء أمكن تصديقه وان لم يعرف ما ذلك الشيء فكذلك من سمع الاستواء على العرش فهم على الجملة انه أريد بذلك نسبة بجاسة الى العرش فيمكنه التصديق قبل أن يعرف ان تلك النسبة هي نسبة الاستقرار عليه أو الاقبال على خلقه أو الاستيلاء عليه بالقهر أو معنى آخر من معاني النسبة أمكن التصديق به وان قلت فأى فائدة في مخاطبة الخلق بما لا يفهمون فجوابك انه قصد بهذا الخطاب تفهيم من هو اهله وهم الاولياء والزاسخون في العلم وقد فهموا وليس من شرط من خاطب العقلاء بكلام أن يخاطبهم بما يفهم الصبيان والعوام بالإضافة الى العارفين كالصبيان بالإضافة الى البالغين. ولكن على الصبيان أن يسألوا البالغين عما يفهمونه وعلى البالغين أن يحميوا الصبيان بأن هذا ليس من شأنكم ولستم من أهله فحذروا في حديث غيره فقد قيل للجاهل فاسألوا أهل الذكر فان كانوا يطبقون فهمه فهمهم

ولا قالوا لهم وما أوتيتم من العلم إلا قليلا فلا تسألوا عن أشياء إن تبدلتم تسؤلهم كما لم ولن لهذا السؤال هذه معان الإيمان بها واجب والكيفية بمجولة أى بمجولة لكم والسؤال عنه بدعة كما قال مالك الاستواء معلوم والكيفية بمجولة والإيمان به واجب فاذن الإيمان بالجليات التي ليست مفصلة في الذهن ممكن ولكن تقديسه الذي هو قى للحال عنه ينبغي أن يكون مفصلا فان المنفى هي الجسمية ولوازمها ونفى بالجسم هنا الشخص المقدر الطويل العريض العميق الذي يمنع غيره من أن يوجد بحيث هو الذي يدفع ما يطلب مكانه ان كان قويا ويندفع ويتحى عن مكانه بقوة دافعه ان كان ضعيفا وانما شرحنا هذا اللفظ مع ظهوره لان العامى ربما لا يفهم المراد به .

(الوظيفة الثالثة - الاعتراف بالعجز) ويجب على كل من لا يقف على كنه هذه المعاني وحقيقتها ولم يعرف تأويلها والمعنى المراد به أن يقر بالعجز فان التصديق واجب وهو عن دركه عاجز فان ادعى المعرفة فقد كذب وهذا معنى قول مالك الكيفية بمجولة يعنى تفصيل المراد به غير معلوم بل الراسخون في العلم والعارفون من الاولياء ان جاوزوا في المعرفة حدود العوام ونجاوا في ميدان المعرفة وقطعوا من بواديها آميالا كثيرة فابقى لهم مما لم يبلغوه وهو بين أيهم يد أكثر بل لاسبب لما طوى عنهم الى ما كشف لهم لكثرة المطوى وقلة المكشوف بالاضافة اليه والاضافة الى المطوى المستور

(قال سيد الانبياء صلوات الله عليه لا احصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك) وبالاضافة الى المكشوف (قال صلوات الله عليه أعرفكم بالله أخوفكم لله وأنا أعرفكم بالله) ولاجل كون العجز والتصور ضروريا في آخر الامر بالاضافة الى الى منتهى الحال (قال سيد الصديقين العجز عن درك الادراك ادراك) فأوتل حقائق هذه المعاني بالاضافة الى عوام الخلق كآخرها بالاضافة الى خواص الخلق فكيف لا يجب عليهم الاعتراف بالعجز

(الوظيفة الرابعة - السكوت عن السؤال) وذلك واجب على العوام لانه بالنسبة لهم متعرض لما لا يطبقه وخاتهن فيما ليس أهلا فان سأل جاهلا زاده جوابه جهلا

وربما ورطه في الكفر من حيث لا يشعر وإن سأل عارفا عجز العارف عن تقيمه بل عجز عن تقيمه وإداه مصلحته في خروجه إلى المكتب بل عجز الصانع عن تفهيم التجار دقائق صناعته فإن التجار وإن كان بصيرابصناعته فهو عاجز عن دقائق الصياغة لأنه إنما يعلم دقائق النجر لاستغراقه العمر في تعلمه وممارسته فكذلك يفهم الصانع الصياغة أيضا لصرف العمر إلى تعلمه وممارسته وقبل ذلك لا يفهمه فالمشغولون بالدنيا وبالعلوم التي ليست من قبيل معرفة الله عاجزون عن معرفة الأمور الإلهية عجز كافة المعرضين عن الصناعات عن فهمها بل عجز الصبي الرضيع عن الاعتناء بالخبز واللحم لتصور في فطرته لالعدم الخبز واللحم ولا لأنه قاصر على تغذية الأقرباء لكن طبع الضعفاء قاصر عن التغذي به فمن أطعم الصبي الضعيف اللحم والخبز أو مكثه من تناوله فقد أهلكه وكذلك العوام إذا طلبوا بالسؤال هذه المعاني يجب زجرهم ومنهمهم وضربهم بالدرة كما كان يفعل عمر رضي الله عنه بكل من سأل عن الآيات المتشابهات وما فعله عليه السلام في الإنكار على قوم رآهم غاضوا في مسألة القدر وسألوا عنه فقال عليه السلام (فهذا أمرهم) وقال إنما هلك من كان قبلكم بكثرة السؤال أو لفظ هذا معناه كما اشتهر في الخبر ولهذا أقول يحرم على الوعاظ على رؤس المنابر الجواب عن هذه الأسئلة بالخوض في التأويل والتفصيل بل الواجب عليهم الاقتصاد على ما ذكرناه وذكره السلف وهو المبالغة في التقديس ونفي التشبيه وأنه تعالى منزّه عن الجسمية وعوارضها وله المبالغة في هذا بما أراد حتى يقول كل ما خطر ببالكم وهجس في ضميركم وتصور في خاطركم فاقه تعالى خالقها وهو منزّه عنها وعن مشابهتها وأن ليس المراد بالأخبار شيئا من ذلك وأما حقيقة المراد فليست من أهل معرفتها والسؤال عنها فاشتغلوا بالتقوى فما أمركم الله تعالى به فافعلوه واماهاكم عنه فاجتنبوه وهذا قد نهيت عنه فلا تسألوا عنه ومهما سمعتم شيئا من ذلك فاسكتوا وقولوا آمنا وصدقنا وما أوتينا من العلم إلا قليلا وليس هذا من جملة ما أوتينا

(الوظيفة الخامسة — الامساك) عن التصرف في ألفاظ واردة ويجب على عموم الخلق الجود على ألفاظ هذه الأخبار والامساك عن التصرف فيها من ستة أوجه التفسير والتأويل والتصرف والتفريع والجمع والتفريق (الاول) التفسير وأغنى

به تبديل اللفظ بلغة أخرى يقوم مقامها في العربية أو معناها بالفارسية أو التركية بل لا يجوز التطنق إلا باللفظ الوارد لأن من الالفاظ العربية ما لا يوجد لها فارسية تطابقها ومنها ما يوجد لها فارسية تطابقها لكن ما جرت عادة الفرس باستعارتها للمعاني التي جرت عادة للعرب باستعارتها منها ومنها ما يكون مشتركا في العربية ولا يكون في المعجمة كذلك

(أما الأول) مثاله لفظ الاستواء فإنه ليس له في الفارسية لفظ مطابق يؤدي بين الفرس من المعنى الذي يؤديه لفظ الاستواء بين العرب بحيث لا يشتمل على مزيد ايهام اذ فارسيته أن يقال - رأست باسناد - وهذا لفظان (الأول) ينفي عن انتصاب واستقامة فيما يتصور أى ينحن ويعوج (والثاني) ينفي عن سكور وثبات فيما يتصور أن يتحرك ويضطرب واشعاره بهذه المعاني واشارته اليها في المعجمة أظهر من أشعار لفظ الاستواء واشارته اليها فاذا تفاوتت في الدلالة والاشعار لم يكن هذا مثل الآخر وإنما يجوز تبديل اللفظ بمثله المرادف له الذي لا يخالفه بوجه من الوجوه لا بما يباينه أو يخالفه ولو بأدنى شيء وأدق وأخفاه

(مثال الثاني) أن الأصبع يستعار في لسان العرب للعمة يقال لفلان عندي أصبع أى عمة ومعناها بالفارسية - انكشت - وما جرت عادة العجم بهذه الاستعارة وتوسع العرب في التجوز والاستعارة أكثر من توسع العجم بل لانسبة لتوسع العرب الى جهود العجم فاذا حسن ارادة المعنى المستعار له في العرب وسمع ذلك في العجم قرر القلب عنهما سمع وجه السمع ولم يمل اليه فاذا تفاوت لم يكن التفسير تبديلا بالمثل بل بالخلاف ولا يجوز التبديل الا بالمثل

(مثال الثالث) العين فان من فسرهما فانما يفسره بأظهر معانيه فيقول هو جسم وهو مشترك في لغة العرب بين العضو الباصر وبين الماء والذهب والقضة وليس اللفظ جسم وهو مشترك هذا الاشتراك وكذلك لفظ الجنب والوجه يقرب منه فلاجل هذا نرى المنع من التبديل والاقتصار على العربية فان قيل هذا التفاوت ان ادعيتهموه في جميع الالفاظ فهو غير صحيح اذ لا فرق بين قولك خبزوان وبين قولك لحم وكوشت وان اعترف بان ذلك في البعض فأنتم من التبديل عند التفاوت لا عند التماثل

(٢ - الجم)

مطلوب أن الحق أن التفاوت في البعض لا في الكل فلعل لفظ اليد ولفظ دست يتساويان في اللتين وفي الاشتراك والاستعارة وسائر الأمور ولكن إذا قسم إلى ما يجوز وإلى ما لا يجوز وليس إدراك التمييز بينهما والوقوف على دقائق التفاوت جلياً سهلاً يسيراً على كافة الخلق بل يكثر فيه الأشكال ولا يتميز محل التفاوت عن محل التعادل فمن بين أن نجسم الباب احتياطاً إذا لاحتاجة ولا ضرورة إلى التبديل وبين أن فتح الباب وقحم صوم الخلق ورطة الخطر فليت شعري أي الأمرين أحرم وأحوط والمنظور فيه ذات الإله وصفاته وما عندى أن عاقلنا متديناً لا يقر بان هذا الأمر مخطر فإن الخطر في الصفات الإلهية يجب اجتنابه كيف وقد أوجب الشرع على الموطوءة العدة لبراءة الرحم وللحذر من خلط الانساب احتياطاً بالحكم الولاية والوراثة وما يقترب على النسب قالوا مع ذلك تجب العدة على العقيم والأيسة والصغيرة وعند العزل لأن باطن الأرحام إنما يطلع عليه علام الغيوب فانه يعلم ما في الأرحام فلو فتحنا باب النظر إلى التفصيل كتبنا راكبين من الخطر فإيجاب العدة حيث لا علوق أهون من ركوب هذا الخطر فكما أن إيجاب العدة حكم شرعي فتحریم تبديل العرية حكم شرعي ثبت بالاجتهاد وترجيح طريق الأول ويعلم أن الاحتياط في الخير عن الله وعن صفاته وعما أرادته بالفاظ القرآن أهم وأولى من الاحتياط في العدة وكل ما احتاط به الفقهاء من هذا القبيل : (أما التصريف الثاني — التأويل) وهو بيان معناه بعد إزالة ظاهره وهذا إما أن يقع من العامي نفسه أو من العارف مع العامي أو من العارف مع نفسه بينه وبين ربه فهذه ثلاثة مواضع .

(الأول) تأويل العامي على سبيل الاشتغال بنفسه وهو حرام يشبه خوض البحر المغرق بمن لا يحسن السباحة ولا شك في تحريم ذلك وبحر معرفة الله أبعد غوراً وأكثر معاطب ومهلك من بحر الماء لأن هلاك هذا البحر لأحياء بعده وهلاك بحر الدنيا لا يزيل إلا الحياة الفانية وذلك يزيل الحياة الأبدية فشتان بين الخطرين .

(الموضع الثاني) أن يكون ذلك من العالم مع العامي وهو أيضاً ممنوع ومثاله

أن يجر السباح الغواص في البحر مع نفسه عاجزا عن السباحة مضطرب القلب والبدن وذلك حرام لأنه عرضة لخطر الهلاك فانه لا يقوي على حفظه في لجنة البحر وان قدر على حفظه في القرب من الساحل ولو أمره بالوقوف بقرب الساحل لا يطيعه وان أمره بالسكون عند الطعام الأمواج وإقبال التماسيح وقد فترت فاما ثلاثقام اضطرب قلبه وبذنه ولم يسكن على حسب مراده لتقصير طاقته وهذا هو المثال الحق للعالم اذا فتح للعامي باب التأويلات والتصرف في خلاف الظواهر وفي معنى العوام الأديب والنحوي والمحدث والمفسر والفقير والمتكلم بل كل عالم سوي المنجدين لتعلم السباحة في بحار المعرفة القاصرين أعمارهم عليه الصارفين وجوههم عن الدنيا والشهوات المعرضين عن المال والجاه والخلق وسائر اللذات المخلصين لله تعالى في العلوم والأعمال العاملين بجميع حدود الشريعة وآدابها في القيام بالطاعات وترك المنكرات المفرغين قلوبهم بالجملة عن غير الله تعالى الله المستحقين الدنيا بل الآخرة والفردوس الأعلى في جنب عجة الله تعالى فهو لا هم أهل الغوص في بحر المعرفة وهم مع ذلك كله على خطر عظيم يهلك من العشرة تسعة الى أن يسعد واحد بالبر المكنون والسر المخزون (أولئك الذين سبقت لهم من الله الحسن فهم الفائزون وربك اعلم بما تكن صدورهم وما يعلنون)

(الموضع الثالث) تأويل العارف مع نفسه في سر قلبه بينه وبين ربه وهو على ثلاثة أوجه فان الذي اقتدح في سره أن المراد به من لفظ الاستواء والفوق مثلا اما أن يكون مقطوعا به أو مشكوكا فيه أو مظنونا ظنا غالبا فان كان قطعيا فليعتقده وان كان مشكوكا فليجتنبه ولا يحكم على مراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ من كلامه باحتمال يعارضه مثله من غير ترجيح بل الواجب على الشاك التوقف وان كان مظنونا فاعلم أن الظن متعلقين - أحدهما أن المعنى الذي اقتدح عنده هل هو جائز في حق الله تعالى أم هو محال والثاني أن يعلم قطعا جزاءه لكن تردد في أنه هل هو مراده أم لا (مثال الاول) تأويل لفظ الفوق بالمعنى المعنوي الذي هو المراد بقولنا السلطان فوق الوزير فانا لا نشك في ثبوت بمعنى الله تعالى لكننا ربما تردد في أن لفظ الفوق في قوله (يخافون ربهم من فوقهم) هل أريد به العلو المعنوي أم أريد به معنى آخر يليق

بجلال الله تعالى دون الملو بالمكان الذي هو محال على ما ليس بجسم ولا هو صفة. في جسم (ومثال الثاني) تأويل لفظ الاستواء على العرش بأنه أراد به النسبة الخاصة التي للعرش ونسبته أن الله تعالى يتصرف في جميع العالم ويدير الأمر من السماء إلى الأرض بواسطة العرش فانه لا يحدث في العالم صورة مالم يحدثه في العرش كما لا يحدث النقاش والكتاب صورة وكلية على الياض مالم يحدثه في الدماغ بل لا يحدث البناء صورة الأبنية مالم يحدث صورته في الدماغ فبواسطة الدماغ يدير القلب أمر عالمه الذي هو بينه فرميا تردد في أن اثبات هذه النسبة للعرش الى الله تعالى هل هو جائز إما لوجوبه في نفسه وأولاه أجرى به سنته وعادته وان لم يكن خلافا محالا كما أجرى عادته في حق قلب الانسان بأن لا يمكنه التدبير إلا بواسطة الدماغ وان كان في قدرة الله تعالى تمكنه منه دون الدماغ لو سبقت به إرادته الأزلية وحقت به الكلفة القديمة التي هي عليه فصار خلافا ممتعالا لقصور ذات القدرة لكن لاستحالة ما يخالف الإرادة القديمة والعلم السابق الأزلي ولذلك قال (ولن تجد لسنة الله تبديلا) وأنا لا تقبل لوجوبها وأنا وجوبها لصدورها عن إرادة أزلية واجبة ونتيجة الواجب واجبة وقيضها محالة وإن لم يكن محالا في ذاته ولكنه محال لغيره وهو افضاؤه الى أن ينقلب العلم الأزلي جهلا ويمنع هوذا المشيئة الأزلية فاذا اثبات هذه النسبة لله تعالى مع العرش في تدبير المملوك بواسطة إن كان جائزا عقلا فهل واقع وجودا هذا مما قد يتردد فيه الناظر وربما يظن وجوده هذا مثال الظن في نفس المعنى والأول مثال الظن في كون المعنى مراد باللفظ مع كون المعنى في نفسه صحيحا جائزا وبينهما فرقان لكن كل واحد من الظنين إذا أهدح في النفس وحاك في الصدر فلا يدخل تحت الاختيار دفعه عن النفس ولا يمكنه أن لا يظن فإن للظن أسبابا ضرورية لا يمكن دفعها (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) لكن عليه وظيفتان إحداها أن لا يدع نفسه تعلمتن إليه جزما من غير شعور بإمكان الغلط فيه ولا ينبغي أن يحكم مع نفسه بموجب ظنه حكما جازما (والثانية) أنه إن ذكره لم يطلق القول بان المراد بالاستواء كذا أو المراد بالفوق كذا لأنه حكم بما لا يعلم وقد قال الله تعالى (ولا تحق ما ليس لك به علم) لكن يقول أنا أظن أنه كذا فيكون صادقا في خبره عن نفسه وعن ضميره ولا يكون حكما.

على صفة الله ولا على مراده بكلامه بل حكى على نفسه ونبا عن ضميره فان قيل وهل يجوز ذكر هذا الظن مع كافة الخلق والتحدث به كما اشتمل عليه ضميره وكذلك لو كان قاطعا فهل له أن يتحدث به قلنا تحدثه به إنما يكون على أربعة أوجه فاما أن يكون مع نفسه أو مع من هو مثله في الاستبصار أو مع من هو مستعد للاستبصار بذكائه وفطنته وتجرده لطلب معرفة الله تعالى أو مع العاقل فان كان قاطعا فله أن يتحدث نفسه به ويحدث من هو مثله في الاستبصار أو من هو متجرد لطلب المعرفة مستعد له خال عن الميل إلى الدنيا والشهوات والتعصب للذاهب وطلب المباشرة بالمعارف والتظاهر بذكرها مع العوام فمن اتصف بهذه الصفات فلا بأس بالتحدث معه لأن العطن المتعطف إلى المعرفة للمعرفة لا لغرض آخر يحيك في صدره أشكال الظواهر وربما يلقه في تأويلات فاسدة لشدة شرهه على الفرار عن مقتضى الظواهر ومنع العلم أهله ظلم كبش إلى غير أهله وأما العاقل فلا ينبغي أن يتحدث به وفي معنى العاقل كل من لا يتصف بالصفات المذكورة بل مثاله ما ذكرناه من أطعام الرضيع الاطعمة القوية التي لا يطيقها وأما المظنون فتحدثه مع نفسه اضطراب فان ما ينطوى عليه الذهن من ظن وشك وقطع لازال النفس يتحدث به ولا قدرة على الخلاص منه فلا منع منه ولا شك في منع التحدث به مع العوام بل هو أولى بالمنع من المقطوع أما تحدثه مع من هو في مثل درجته في المعرفة أو مع المستعد له ففيه نظر فيحتمل أن يقال هو جائز ولا يزيد على أن يقول أظن كذا وهو صادق ويحتمل المنع لأنه قادر على تركه وهو بذكره متصرف بالظن في صفة الله تعالى أو في مراده من كلامه وفيه خطر وإباحته تعرف بنص أو إجماع أو قياس على متصوص ولم يرد شيء من ذلك بل ورد قوله تعالى (ولا تحف ما ليس لك به علم) فان قيل يدل على الجواز ثلاثة أمور (الاول) الدليل البني دل على إباحة الصلح وهو صادق فانه ليس بخير إلا عن ظنه وهو ظان .

(الثاني) أقوال المفسرين في القرآن بالحدس والظن اذ كل ما قالوه

غير مسموع من الرسول عليه السلام بل هو مستنبط بالاجتهاد ولذلك كثرت الأقوال وتعارضت .

(الثالث) اجماع التابعين على نقل الاخبار المتشابهة التي نقلها آحاد الصحابة ولم تواتر وما اشتمل عليه الصحيح الذي نقله العدل على العدل فانهم جوزوا روايته ولا يحصل بقول العدل الا الظن والجواب عن الاول أن المباح صدق لا يخشى منه ضرر وبث هذه الظنون لا يخلو عن ضرر فقد يسمنه من يسكن اليه ويعتقده حرما فيحكم في صفات الله تعالى بغير علم وهو خطر والنفوس نافرة عن اشكال الظواهر فاذا وجد مستروحا من المعنى ولو كان مظنونا سكن اليه واعتقده حرما وربما يكون غاطلا فيكون قد اعتقد في صفات الله تعالى ما هو الباطل أو حكم عليه في كلامه بما لم يرد به (وأما الثاني) وهو أقاويل المفسرين بالظن فلا نسلم ذلك فيما هو من صفات الله تعالى كالاستواء والقوق وغيره بل لعل ذلك في الأحكام الفقهية أو في حكايات أحوال الانبياء والكفار والمواعظ والامثال وما لا يعظم خطر الخطأ فيه (وأما الثالث) فقد قال قائلون لا يجوز أن يعتمد في هذا الباب إلا ما ورد في القرآن أو تواتر عن الرسول ﷺ تواتر يفيد العلم فأما اخبار الآحاد فلا يقبل فيه ولا نشغل بتأويله عند من يميل الى التأويل ولا يروايت عند من يقتصر على الرواية لأن ذلك حكم بالمظنون واعتماد عليه وما ذكروه ليس يبعد لكنه يخالف لظاهر ما درج عليه السلف فانهم قبلوا هذه الاخبار من العدول ورووها وصححوها فالجواب من وجهين .

(أحدهما) أن التابعين كانوا قد عرفوا من أدلة الشرع أنه لا يجوز اتهام العدل بالكذب لا سيما في صفات الله تعالى فاذا روى الصديق رضى الله عنه خبرا وقال سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا فرد روايته تكذيب له ونسبة له الى الوضع أو الى السهو لقبوله وقالوا قال أبو بكر قال رسول الله ﷺ وقال أنس قال رسول الله عليه السلام وكذا في التابعين فالآن اذا ثبت عندهم بأدلة الشرع أنه لا سبيل الى اتهام العدل التقي من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين فمن أين يجب أن لا ياتهم ظنون الآحاد وأن ينزل الظن منزلة نقل العدل مع أن بعض الظن أهم فاذا قال الشارع ما أخبركم به العدل فصدقوه واقبلوه واتقوه واظهروه فلا يلزم من هذا أن يقال ما حدثكم به نفوسكم من ظنونكم فأقبلوه وأظهروه وأرووا عن

ظنونكم وضئركم وقوسكم ما قلته فليس هذا في معنى المتخصص ولهذا نقول مارواه غير العدل من هذا الجنس ينبغي أن يعرض عنه ولا يروى ويحاط فيه أكثر مما يحاط في المواعظ والامثال وما يجري مجراها .

(والجواب الثاني) ان تلك الاخبار روتها الصحابة لانهم سمعوه يقينا فما نقلوا لا ماتقنوه والتابعون قبلوه ورووه وما قالوا قال رسول الله عليه السلام . كذا بل قالوا قال فلان قال رسول الله عليه السلام كذا وكانوا صادقين وما أهدلوا روايته . لا شتال كل حديث على فوائد سوى اللفظ المروى عند العارف معنى حقيقا يفهم منه . ليس ذلك غلطا في حقه مثله رواية الصحابي عن رسول الله عليه السلام (قوله ينزل الله تعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول هل من داع فاستجب له وهل من مستغفر فأغفر له) الحديث فهذا الحديث سيق لنهاية الترغيب في قيام الليل وله تأثير عظيم في تحريك الدواعي للتهجد الذي هو أفضل العبادات فلو ترك هذا الحديث لبطلت هذه الفائدة العظيمة ولا سبيل إلى إهمالها وليس فيه إلا إيهام لفظ النزول عند الصبي . والعامي الجارى مجرى الصبي وما أهون على البصير ان يغرس في قلب العامي التنزيه والتقدس عن صورة النزول بان يقول له ان كان نزوله إلى السماء الدنيا ليسمعنا نداه وقوله فما أسمعتنا فأى فائدة في نزوله ولقد كان يمكنه أن ينادينا كذلك وهو على العرش أو على السماء العليا فهذا القدر يعرف العامي ان ظاهر النزول باطل بل مثاله ان يريد من في المشرق اسماع شخص في المغرب ومناداته فيقدم إلى المغرب باقدام معدودة وأخذ يناديه وهو يعلم انه لا يسمع فيكون قلبه الاقدام عملا باطلا فضلا كفعل المجانين فكيف يستقر مثل هذا في قلب عاقل بل يضطر بهذا القدر كل عامي إلى أن يتيقن قى صورة النزول وكيف وقد علم استحالة الجسمية عليه واستحالة الانتقال على غير الأجسام كاستحالة النزول من غير انتقال فاذا الفائدة في قل هذه الاخبار عظيمة والضرر يسير فاقى يساوي هذا حكاية الظنون المتقدمة في الانفس فهذه سبل تجاذب طرق الاجتهاد في اباحة ذكر التأويل المظنون أو المنع ولا يعذر ذكره ونجه ثالث وهو أن ينظر إلى قرائن حال السائل والمستمع فان علم أنه يتفجع بذكره وإن علم أنه يتضرر تركه وإن ظن أحد الأمرين فان ظنه كالعالم في اباحة الذكروكم

من انسان لا يتحرك داعيته باطنا إلى معرفة هذه المعاني ولا يحكي في نفسه اشكال من
ظواهرها قد كر التأويل معه مشوش . كم من انسان يحكي في نفسه اشكال الظاهر
حتى يكاد أن يسو اعتقاده في الرسول عليه السلام ويتكر قوله الموهم فمثل هذا
لو ذكر معه الاحتمال المظنون بل مجرد الاحتمال الذي ينبو عنه اللفظ انتفع به
ولا بأس بذكره معه فانه دواء لدائه وإن كان داء في غيره ولكن لا ينبغي أن يذكر
على رؤس المنابر لأن ذلك يحرك الدواعي الساكنة من أكثر المستمعين وقد كانوا
عنه غافلين وعن اشكاله متفكين ولما كان زمان السلف الأول زمان سكون
القلب بالغوا في الكف عن التأويل خيفة من تحريك الدواعي وتشويش القلوب فمن
خالقهم في ذلك الزمان فهو الذي حرك الفتنة وألقى هذه الشكوك في القلوب مع الاستغناء
عنه فباء بالاسم أما الآن وقد فشا ذلك في بعض البلاد فالعذر في إظهار شيء من ذلك
رجاء لا ماطة الاوهام الباطلة عن التلويح أظهر والوم عن قائله أقل فان قيل فقد
فرقم بين التأويل المقطوع والمظنون فيما يحصل القطع بصحة التأويل قلنا بأمرين
(أحدهما) أن يكون المعنى مقطوعاً بثبوت الله تعالى كفوقية المرتبة

(الثاني) أن لا يكون اللفظ إلا محتملاً لأمرين وقد بطل أحدهما وتعين
الثاني مثاله قوله تعالى (وهو القاهر فوق عباده) فانه ان ظهر في وضع اللسان أن
التفوق لا يحتمل إلا فوقية المكان أو فوقية الرتبة وقد بطل فوقية المكان لمعرفة
التفديس لم يبق إلا فوقية الرتبة كما يقال السيد فوق العبد والزوج فوق الزوجة
والسلطان فوق الوزير فانه فوق عباده بهذا المعنى وهذا كالمقطوع به في لفظ التفوق
وأنة لا يستعمل في لسان العرب إلا في هذين المعنيين أما لفظ الاستواء الى السماء
وعلى العرش ربما لا ينحصر مفهومه في اللغة هذا الانحصار وإذا تردد بين ثلاثة
معان معنيين جائزان على الله تعالى ومعنى واحد هو الباطل فتزيله على أحد المعنيين
الجالذين أن يكون بالظن وبالإحتمال المجرد وهذا تمام النظر في الكف
عن التأويل .

(التصرف الثالث) الذي يجب الامساك عنه التصرف ومعناه أنه اذا ورد
قوله تعالى (استوى على العرش) فلا ينبغي أن يقال مستو ويستوى لأن المعنى

يجوز أن يختلف لأن دلالة قوله هو مستو على العرش على الاستقرار أظهر من قوله (رفع السموات بغير عمد ترونها ثم استوى على العرش) الآية بل هو كقوله (خلق لكم ما في الأرض جميعا ثم استوى إلى السماء) فإن هذا يدل على استواء قد انقضى من اقبال على خلقه أو على تدبير المملكة بواسطة قوى تغير التصاريف ما وقع في تغير الدلالات والاحتمالات فليجنب التصريف كما يجنب الزيادة فإن تحت التصريف الزيادة والتقصان

(التصريف الرابع) : الذي يجب الامساك عنه القياس والتفريع مثل أن يرد لفظ اليد فلا يجوز اثبات الساعد والمعدن والكف مصيرا إلى أن هذا من لوازم اليد وإذا ورد الأصبع لم يجر ذكر الأظفار كما لا يجوز ذكر اللجم والعظم والعصب وإن كانت اليد المشهورة لا تنفك عنه وأبعد من هذه الزيادة اثبات الرجل عند ورود اليد وثبات القدم عند ورود العين أو عند ورود الضحك واثبات الأذن والعين عند ورود السمع والبصر وكل ذلك محال وكذب وزيادة وقد يتجاسر بعض الحقن من المشبهة الجسدية فلذلك ذكرناه

(التصريف الخامس) : لا يجمع بين متفرق ولقد بعد عن التوفيق من صنف كتابا في جمع هذه الاخبار خاصة ورسم في كل عضو بابا يقال باب في اثبات الرأس وباب في اليد إلى غير ذلك وسماه كتاب الصفات فإن هذه كلمات متفرقة صدرت من رسول الله عليه السلام في أوقات متفرقة متباعدة اعتمادا على قرائن مختلفة تفهم السامعين معاني صحيحة فإذا ذكرت مجموعة على مثال خلق الإنسان صار جمع تلك المتفرقات في السمع دفعة واحدة قرينة عظيمة في تأكيد الظاهر وإمام التشبيه وصار الاشكال في أن الرسول عليه السلام لم يلق بما يوم خلاف الحق أعظم في النفس وأوقع بل الكلمة الواحدة يتطرق إليها الاحتمال فإذا اتصل بها ثالثة ورابعة من جنس واحد صار متواليا يضعف الاحتمال بالاضافة إلى الجملة ولذلك يحصل عن الظن بقول المخبرين وثلاثة مالا يحصل بقول الواحد بل يحصل من العلم القطعي بخبر التواتر مالا يحصل بالاتحاد ويحصل من العلم القطعي باجتماع التواتر مالا يحصل بالاتحاد وكل ذلك نتيجة الاجتماع إذ يتطرق الاحتمال إلى قول كل عدل وإلى كل واحدة من

القرائن فإذا اقطع الاحتمال أو ضعف فذلك لا يجوز جمع المتفرقات
 (التصرف السادس) : التفريق بين المجتمعات فكما لا يجمع بين متفرقة فلا
 يفرق بين مجتمعة فإن كل كلمة سابقة على كلمة أو لاحقة لها مؤثرة في تفهيم معناه
 مطلقا ومرجحة الاحتمال الضعيف فيه فإذا فرقت وفصلت سقطت دلالتها مثاله قوله
 تعالى (وهو القاهر فوق عباده) لا تسلط علي أن يقول القائل هو فوق لأنه إذا
 ذكر القاهر قبله ظهر دلالة الفوق على الفوقية التي للقاهر مع المقهور وهي فوقية
 الرتبة ونلفظ القاهر يدل عليه بل لا يجوز أن يقول وهو القاهر فوق غيره بل ينبغي
 أن يقول فوق عباده لأن ذكر العبودية في وصفه في الله فوقه يؤكد احتمال فوقية
 السيادة إذ لا يحسن أن يقال زيد فوق عمر وقبل أن يتبين تفاوتهما في معنى السيادة
 والعبودية أو غلبة القهر أو نفوذ الأمر بالسلطنة أو بالأبوة وبالزوجة فهذه الأمور
 يخفل عنها العلماء فضلا عن العوام فكيف يسقط العوام في مثل ذلك على التصرف
 بالجمع والتفريق والتأويل والتفسير وأنواع التغيير ولأجل هذه الدقائق بالغ السلف
 في الجود والاقتصار على موارد التوقيف كما ورد على الوجه الذي ورد وباللفظ الذي
 ورد والحق ما قالوه والصواب ما رأوه فأهم المواضع بالاحتياط ما هو تصرف في
 ذات الله وصفاته وأحق المواضع بالجامع اللسان وتقييد عن الجرمان فيما يعظم فيه
 الخطر وأي خطر أعظم من الكفر

(الوظيفة السادسة) : في الكف بعد الامساك وأعني بالكف كف الباطن عن
 التفكير في هذه الأمور فذلك واجب عليه كما وجب عليه امساك اللسان عن السؤال
 والتصرف وهذا أثقل الوظائف وأشدّها وهو واجب كما وجب على العاجز الزمن
 أن لا يخوض غمرة البحار وإن كان يتقاضاه طبعه أن يفرض في البحار ويخرج
 دررها وجواهرها ولكن لا ينبغي أن يفرضه نقاسة جواهرها مع عجزه عن نيلها بل
 ينبغي أن ينظر إلى عجزه وكثرة معاطبها ومهالكها ويتفكر أنه إن فاته نقائص البحار
 فما فاته الزديادات وتوسعات في المعيشة وهو مستغن عنها فإن غرق أو التقمه
 تمساح فاته أصل الحياة فإن قلت إن لم ينصرف قلب من التفكير والتشوف إلى البحث
 فما طريقه قلت طريقه أن يشغل نفسه بعبادة الله وبالصلاة وقراءة القرآن والذكر

فان لم يقدر فيعلم آخر لا يناسب هذا الجنس من لغة أو نحو أو خط أو طب أو لغة
فان لم يمكنه فبحر أو صناعة أو الحراة والحياكة فان لم يقدر فبلعب ولهو وكل
ذلك خير له من الخوض في هذا البحر البعيد غوره وعمقه العظيم خطره وضرره بل
لو اشتغل العاى بالمعاصى البدنية ربما كان أسلم له من أن يخوض في البحث عن
معرفة الله تعالى فان ذلك غاية الفسق وهذا عقبة الشرك (وان الله لا ينفرد أن يشركه
وينفرد ما دون ذلك لمن يشاء) فان قلت العاى اذا لم تسكن نفسه الى الاعتقادات
الدينية الا بدليل فهل يجوز أن يذكر له الدليل فان جوزت ذلك فقد رخصت له في
التفكر والنظر وأى فرق بينه وبين غيره (الجواب) انى أجوز له أن يسمع الدليل على
معرفة الخالق ووحدانيته وعلى صدق الرسول وعلى اليوم الآخر ولكن بشرطين
(أحدهما) : أن لا يزدامعه على الأدلة التى فى القرآن (والآخر) أن لا يمارى
فيه الأمراء ظاهرا ولا يتفكر فيه إلا تفكرا سهلا جليا ولا يمين في التفكر ولا
يؤغل غاية الايقال في البحث وأدلة هذه الامور الاربعة ما ذكر في القرآن أما
الدليل على معرفة الخالق فمثل قوله تعالى (قل من يرزقكم من السماء والأرض
أم من يملك السمع والأبصار ومن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي
ومن يدبر الأمر فسيقولون الله) وقوله (أظهنظروا الى السماء فوفهم كيف بيناها
وزيناها وما لها من فروج والأرض مددناها وألقينا فيها راسا وأبنتنا فيها من كل زوج
بهيج تبصرة وذكرى لكل عبد منيب ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات
وحب الحصيد والتخل باسقات لها طلع نضيد) وكقوله (فلينظر الانسان الى
طعامه أنا صينا الماء صبا ثم شققنا الأرض شقا فأنبتنا فيها حبا وعنباً وقضبة
وزيتونا ونخلًا وحدائق غلبا وفاكة وأبا)

(وقوله ألم يجعل الأرض مهادا والجبال أوتادا الى قوله وجنات ألفاف)
وأمثال ذلك وهو قريب من خمسمائة آية جمعناها في « كتاب جواهر القرآن » بها ينبغي
أن يعرف الخلق جلال الله الخالق وعظمته لا بقول المتكلمين أن الاعراض حادثة
وأن الجواهر لا تتخل عن الاعراض الحادثة فهي حادثة ثم الحادث يقتدر الى
حدث فان تلك التقسيمات والمقدمات وإثباتها بأدلتها الرسمية يشوش قلوب العوام

والدلالات الظاهرة القريبة من الافهام على ما في القرآن تنفعهم وتسكن نفوسهم وتغرس في قلوبهم الاعتقادات الجازمة وأما الدليل على الوحدة فيقنع فيه بما في القرآن من قوله (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) فان اجتماع المديرين سبب افساد التدبير (وبمثل) قوله (لو كان مع آلهة كما يقولون اذا لايتنوا الى ذى العرش سيلا) وقوله تعالى (ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذا ذهب كل اله بما خلق ولعل بعضهم على بعض)

(وأما صدق) : الرسول فيستدل عليه بقوله تعالى (قل لن اجتماع الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا) وبقوله (فأتوا بسورة من مثله) وقوله (قل فأتوا بآية من مثله مقتريات) وأمثاله (وأما اليوم الآخر) : فيستدل عليه بقوله (قل من يحيى العظام وهي رميم يحل يحيى الذي أنشأها أول مرة) وبقوله (يحسب الانسان أن يترك سدا) ثم يكلفه من مني معنى (الى قوله (أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى) وبقوله (يا أيها الناس ان كنتم في ريب من العث فانا خلقناكم من تراب) الى قوله (فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت ان الذي أحيانا يحيى الموتى) وأمثال ذلك كثير في القرآن فلا ينبغي أن يرد عليه فان قيل فهذه الأدلة التي اعتمدها المتكلمون وقرروا وجه دلالتها فما بالهم يمتنعون عن تقرير هذه الأدلة ولا يمنعون عنها وكل ذلك حذر من نظر العقل وتأمله فان فتح العامي باب النظر فليفتح مطلقا أو ليسد عليه طريق النظر رأسا وليكلف التقليد من غير دليل

(والجواب) أن الأدلة تنقسم الى ما يحتاج فيه الى تفكر وتدقيق خارج عن عن طاقة العامي وقدرته والى ما هو جلي سابق الى الافهام يادي الرأى من أول النظر مما يدركه كافة الناس بسهولة فهذا لاخطر فيه وما يقتصر الى التدقيق فليس على حد وسعه فأدلة القرآن مثل الغذاء ينفع به كل انسان وأدلة المتكلمين مثل الدواء ينفع به أحاد الناس ويستضر به الاكثرون بل أدلة القرآن كالماء الذي ينفع به الصبي الرضيع والرجل القوى وسائر الأدلة كالاطعمة التي ينفع بها الاقوياء مرة ويمرضون بها أخرى ولا ينفع بها الصبيان أصلا ولهذا قلنا أدلة

القرآن أيضا ينبغي أن يصنع اليها اصغاه الى كلام جلي ولا يمارى فيه إلا مرادة ظاهرا ولا يكلف نفسه تدقيق الفكر وتحقيق النظر فمن الجلي أن من قدر على الابتداء فهو على الاعادة أقدر كما قال (هو الذى يبدؤ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه) وأن التدوير لا يتنظم في دار واحدة بمدهرين فكيف يتنظم في كل العالم وأن من خلق علم كما قال تعالى (ألا يعلم من خلق) فهذه الأدلة تجري للعوام مجرى لما الذى جعل الله منه كل شئ مسمى وما أخذته المتكلمون وراء ذلك من تفهيم وسؤال وتوجيه أشكال ثم اشتغال بحله فهو بدعة وضرة في حق أكثر الخلق ظاهر فهو الذى ينبغي أن يثوق والدليل على تضرر الخلق به المشاهدة والعيان والتجربة وما ثار من الشر منذ نبخ المتكلمون وفشت صناعة الكلام مع سلامة العصر الأول من الصحابة عن مثل ذلك ويدل عليه أيضا أن رسول الله ﷺ والصحابة يأجمعهم ما سلكوا في الحاجة مسلك المتكلمون في تفسيراتهم وتدقيقاتهم لالجز منهم عن ذلك فلو عدلوا أن ذلك نافع لأطنبوا فيه ولخاضوا في تحرير الأدلة خوفا يريد على خوضهم في مسائل الفرائض فإن قيل إنما أسكروا عنه لقله الحاجة فإن البدع إنما نبئت بعدم فعمم حاجة المتأخرين وعلم الكلام راجع الى علم معالجة المرضى بالبدع لما قامت في زمانهم أمراض البدع قلت عنايتهم بجميع طرق المعالجة فالجواب من وجهين

(أحدهما) : أنهم في مسائل الفرائض ما اقتصرنا على بيان حكم الوقائع بل وضعوا المسائل وفرضوا فيها ما تنقضى الدهور ولا يقع مثله لأن ذلك مما أمكن وقوعه فصنفوا عليه ورتبوه قبل وقوعه إذا عدلوا أنه لا ضرر في الخوض فيه وفي بيان حكم الواقعة قبل وقوعها والعناية بإزالة البدع ونزها عن النفوس هم فلم يتخذوا ذلك صناعة لأنهم عرفوا أن الاستمرار بالخوض فيه أكثر من الانتفاع ولولا أنهم كانوا قد حذروا من ذلك وفهموا تحريم الخوض لخاضوا فيه

(والجواب الثاني) : أنهم كانوا محتاجين الى عناية اليهود والنصارى في إثبات نبوة محمد ﷺ وإلى إثبات البعث مع منكره ثم ما زادوا في هذه القواعد التي هي أميات العقائد على أدلة القرآن فمن أقمه ذلك قبلوه ومن لم يقع قلبه وعدلوا الى السيف

والسنان بعد انشاء أدلة القرآن وما ركبوا ظهر اللجاج في وضع المقاييس العقلية وترتيب
 المقدمات وتحرير طريق المجادلة وتذليل طرقها ومناهجها كل ذلك لعلهم بأن ذلك
 حثار الفتن ومنبع التشويش ومن لا يقنعه أدلة القرآن لا يقنعه الا السيف والسنان فإنا
 بعديان الله بيان على أننا ننصف ولا ننكر أن حاجة المعالجة تزيد بزيادة المرض وإن
 كطول الزمان وبعد المهد عن عصر النبوة تأثيراً في إثارة الاشكالات وإن للعلاج طريقين
 (أحدهما) : الخوض في البيان والبرهان إلى أن يصلح واحد يفسد به اثنان فإن
 صلاحه بالإضافة إلى الاكياس وفساده بالإضافة إلى البله وما أقل الاكياس وما أكثر
 البله والنتيجة بالأكثرين أولى

(والطريق الثاني) : طريق السلف في الكف والسكوت والعدول إلى الدرة
 والوسط والسيف وذلك بما يقنع الاكثرين وأن كان لا يقنع الاقلين وآية اقتاعه ان
 من يسرق من الكفار من العبيد والاماء ترام يسبون تحت ظلال السيوف ثم
 يستمرون عليه حتى يصير طوعاً ما كان في البداية كرها ويصير اعتقاداً جرمًا ما
 كان في الابتداء مراءً وشكاً وذلك بمشاهدة أهل الدين والمؤانسة بهم وسماع كلام
 الله ورؤية الصالحين وخيرهم وقرائن من هذا الجنس تناسب طباعهم مناسبة أشد
 من مناسبة الجدول والدليل فإذا كان كل واحد من العلاجين يناسب قوماً دون قوم
 وجب ترجيح الأنفع في الاكثر فالماصرون للطبيب الاول المؤيد بروح القدس
 المكاشف من الحضرة الالهية الموحى اليه من الخير البصير بأسرار عبادته وبواطنهم
 أعرف بالأصوب والأصلح قطعاً فسلوك سبيلهم لا محالة أولى

(الوظيفة السابعة) : التسليم لأهل المعرفة وبيانه انه يجب على العاقل أن يعتقد
 أن ما انطوى عنه من معاني هذه الظواهر وأسرارها ليس منطويًا عن رسول الله ﷺ
 وعن الصديق وعن أكابر الصحابة وعن الأولياء والعلماء الراشدين وأنه إنما انطوى
 عنه لمجزه وقصور معرفته فلا ينبغي أن يقيس بنفسه غيره فلا تقاس الملائكة بالحدادين
 وليس ما يخلوا عنه مخادع المعجزة يلوم منه أن يخلو عنه خزائن الملوك فقد خلق
 الناس أشتاتاً متفاوتين كمعادن الذهب والفضة وسائر الجواهر فانظر إلى تفاوتها وتباعد
 ما بينها صورة ولونها وخاصة وقاسه فكذلك القلوب معادن لسائر جواهر المعارف

فبعضها معدن الثبوة والولاية والعلم ومعرفة الله تعالى وبعضها معدن للشهوات البهيمية والاخلق الشيطانية بل ترى الناس يتفاوتون في الحرف والصناعات فقد يتقن الواحد بحرفة يده وحذاقة صناعته على أمور لا يطلع الآخر في بلوغ أوائه فضلا عن غايته ولو اشتغل بتعلمه جميع عمره فكذلك معرفة الله تعالى بل كما ينقسم الناس الى جانب عاجز لا يطبق النظر الى النظام أمواج البحر وإن كان على ساحله وإلى من يطبق ذلك ولكن لا يمكنه الخوض في أطرافه وإن كان قائما في الماء على رجله وإلى من يطبق ذلك لكن لا يطبق رفع الرجل عن الأرض اعتمادا على السباحة وإلى من يطبق السباحة الى حد قريب من الشط لكن لا يطبق خوض البحر الى لجته والمواضع المغمورة المخطرة وإلى من يطبق ذلك لكن لا يطبق القوص في عمق البحر الى مستقره الذي فيه فائسه وجواهره فهكذا مثال بحر المعرفة وتفاوت الناس فيه مثله حذر الغدزة بالغة من غير فرق

(فان قيل): فالعارفون بكال معرفة الله سبحانه حتى لا ينطوى عنهم شيء قلنا ميهات فقد بينا بالبرهان القاطع في كتاب المقصد الاسنى في معاني أسماء الله الحسنى أنه لا يعرف الله كنه معرفته الا الله وإن الخلاق وإن السمت معرفتهم وغرر عليهم فاذا أضيف ذلك إلى علم الله سبحانه فما أتوا من العلم إلا قليلا لكن ينبغي أن يعلم أن الحضرة الالهية محيطة بكل مافى الوجود إذ ليس في الوجود الا الله وأفعاله فالكل من الحضرة الالهية كما أن جميع أرباب الولايات في المعسكر حتى الحراس هم من المعسكر فهم من جملة الحضرة السلطانية وأنت لا تفهم الحضرة الالهية الا بالتشيل الى الحضرة السلطانية فاعلم ان كل مافى الوجود داخل في الحضرة الالهية ولكن كما أن السلطان له في مملكته قصر خاص وفي فناء قصره ميدان واسع ولذلك الميدان عتبة يجتمع عليها جميع الرعايا ولا يمكنون من مجاوزة العتبة ولا إلى طرف الميدان ثم يؤذن لجواري المملكة في مجاوزة العتبة ودخول الميدان والجلوس فيه على تفاوت في القرب والبعد بحسب مناصبهم وربما لم يطرق على القصر الخصاص الا الوزير وحده ثم أن الملك يطلع الوزير من أسرار مملكته على ما يريد ويستأثر عنه بأمور لا يطلع عليه فيكذلك فانهم من هذا المثال تفاوت

الحلق في القرب والبعد من الحضرة الالهية فالعتبة التي هي آخر الميدان موقف جميع العوام ومردهم لاسيلا لهم الى مجاوزتها فان تجاوزوا واحدهم استوجبوا الوجع والتسكيل وأما العارفون فقد تجاوزوا العتبة وانسرخوا في الميدان ولهم فيه جولان على حدود مختلفة في القرب والبعد وتفاوت ما بينهم كثير وان اشتركوا في مجاوزة العتبة وتقدموا على العوام المقترشين وأما حظيرة القدس في صدر الميدان فهي أعلى من أن يعلوها أقدام العارفين وأرفع من أن يمتد إليها أبصار الناظرين بل لا يطلع ذلك الجنب الرفيع صغير وكبير إلا غرض من الدهشة والحيرة طرفه فاقطب إليه البصر عاسئا وهو حسير فهذا ما يجب على العاني أن يؤمن به جملة وان لم يحط به تفصيلا فهذه هي الوظائف السبع الواجبة على غوام الحلق في هذه الاخبار التي سألت عنها وهي حقيقة مذهب السلف وأما الآن فنقتل بالقائمة الدليل على أن الحق هو مذهب السلف

الباب الثاني في اقامة البرهان على أن الحق مذهب السلف

وعليه برهان عقلي وسمي أما العقلي فأتان كلي وتفصيلي ، أما البرهان الكلي على أن الحق مذهب السلف فيكشف بتسليم أربعة أصول هي مسئلة عند كل فاعل (الاول) ان أعرف الحلق بصلاح أحوال العباد بالاضافة الى حسن المعاذ هو النبي صلى الله عليه وسلم فان ما يتفجع به في الآخرة أو يضر لاسيلا الى معرفته بالتجربة كما عرف الطبيب اذ لا مجال للعلوم التجريبية الا بما يشاهد على سبيل التكرار ومن الذي رجع من ذلك العالم فادرك بالمشاهدة مانع وضرواخير عنه ولا يدرك بقياس العقل فان العقول قاصرة عن ذلك والعقلاء باجمعهم معترفون بأن العقل لا يهتدى الي ما بعد الموت ولا يرشد الى وجه ضرر المعاصي ونفع الطاعات لاسيما على سبيل التفصيل والتحديد كما وردت به الشرائع بل أقروا بحملتهم ان ذلك لا يدرك الا بنور النبوة وهي قوة وراء قوة العقل يدرك بها من أمر الغيب في الماضي والمستقبل أمور لأعلى طريق التعرف بالاسباب العقلية وهذا مما اتفق عليه الاوائل من الحكماء فضلا عن الاولياء والعلماء الراشدين القاصرين

نظرم على الاقتباس من حضرة النبوة المقرين بقصور كل قوة سوى هذه القوة
(الاصل الثاني) : أنه صلى الله عليه وسلم أقاض الى الخلق ما أوحى اليه من
صلاح العباد في معادهم ومعاشهم وأنه ما كنتم شيئاً من الوحي وأخفاء وطواه عن
الخلق فانه لم يبعث إلا لذلك ولذلك كان رحمة للعالمين فلم يكن متها فيه وعرف ذلك
علما ضروريا من قرائن أحواله في حرصه على اصلاح الخلق وشغفه بإرشادهم الى
صلاح معاشهم ومعادهم فما ترك شيئا مما يقرب الخلق الى الجنة ووضه الخلق الا
دلهم عليه وأمرهم به وحثهم عليه ولاشياً مما يقرهم الى النار والى سخط الله الا
حذرهم منه ونهاهم عنه وذلك في العلم والعمل جميعا

(الاصل الثالث) : ان أعرف الناس بمعاني كلامه وأحرام بالوقوف على كنهه
ودرك أسرار الذين شاهدوا الوحي والتزيل وعاصروه وصاحبوه بل لازموه
آنا. الليل والنهار متشمرين لفهم معاني كلامه وتقوية بالقبول للعمل به أولا وللتقل
الي من بعدهم ثانيا وللتقرب الى الله سبحانه وتعالى بسماعه وفهمه وحفظه ونشره
وم الذين حثهم رسول الله ﷺ على السماع والفهم والحفظ والاداء فقال
« نصر الله امرأ جمع مقاتلي فوجها فادها كما سمعها » الحديث فليت شمري
أيهم رسول الله ﷺ باخفائه وكنتمانه عنهم حاشا منصب النبوة عن ذلك أو يتهم
أولئك الا كابر في فهم كلامه وادراك مقاصده أو يتهمون في اخفائه وأسراره بعد
الفهم أو يتهمون في معاندته من حيث العمل ومخالفته على سبيل المكارة مع الاعتراف
بتفهمه وتسكيفه فهذه أمور لا يتسع لتقديرها عقل عاقل

(الاصل الرابع) : أنهم في طول عصرهم الى آخر أعمارهم مادعوا الخلق الى
البحث والتفتيش والتفسير والتأويل والتعرض لمثل هذه الامور بل بالفوا في
زجر من خاض فيه وسأل عنه وتسكلم به على ما سنحكيه عنهم فلم كان ذلك من
الدين أو كان من مدارك الأحكام وعلم الدين لا قبلوا عليه ليلا ونهارا ودعوا
اليه أولادهم وأهلهم وتشمروا عن سابق الجلد في تأسيس أصوله وشرح قوانينه
تشمرا أبلغ من تشمروهم في تهديد قواعد الفرائض والمواريث فتعلم بالقطع من
(٤ - الجلام)

هذه الأصول أن الحق ما قالوه والصواب ما رأوه لاسيما وقد أتى عليهم رسول الله ﷺ وقال خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وقال ﷺ (ستفترق أمتي نيفا وسبعين فرقة الناجية منهم واحدة فقيل من هم؟ قال أهل السنة والجماعة فقيل وما أهل السنة والجماعة؟ قال ما أنا عليه الآن وأصحابي)

(البرهان الثاني): وهو التفصيل فنقول ادعينا أن الحق هو مذهب السلف وأن مذهب السلف هو توظيف الوظائف السبع على عوام الخلق في ظواهر الاختبار المشابهة وقد ذكرنا برهان كل وظيفة معها فهو برهان كونه حقا فمن يخالف ليت شعري يخالف في قولنا الأول أنه يجب على العاصي التمسك بالحق عن التشبه ومشابهة الأجسام أوفى قولنا الثاني أنه يجب عليه التصديق والإيمان بما قاله الرسول عليه السلام بالمعنى الذي أراده أوفى قولنا الثالث أنه يجب عليه الاعتراف بالعجز عن درك حقيقة تلك المعاني أوفى قولنا الرابع أنه يجب عليه السكوت عن السؤال والخوض فيما هو وراء طاقته أوفى قولنا الخامس أنه يجب عليه إمساك اللسان عن تغيير الظواهر بالزيادة والنقصان والجمع والتفريق أوفى قولنا السادس أنه يجب عليه كف القلب عن التذكر فيه والفكر مع عجزه عنه وقد قيل لهم تفكروا في الخلق ولا تفكروا في الخالق أوفى قولنا السابع أنه يجب عليه التسليم لأهل المعرفة من الأنبياء والأولياء والعلماء الراسخين فهذه أمور يأنها برهانها ولا يقدر أحد على جحدها أو إنكارها إن كان من أهل التمييز فضلا عن العلماء والعقلاء فهذه هي البراهين العقلية

(التمط الثاني): البرهان السمعي على ذلك وطريقه أن يقول الدليل على أن الحق مذهب السلف أن قبيضة بدعة والبدعة مذمومة وضلالة والخوض من جهة العوام في التأويل والخوض بهم فيه من جهة العلماء بدعة مذمومة وكان حقيضة وهو الكف عن ذلك سنة محمودة فهنا ثلاثة أصول

(أحدها): أن البحث والتفتيش والسؤال عن هذه الأمور بدعة

(والثاني): أن كل بدعة فهي مذمومة

(والثالث): أن البدعة إذا كانت مذمومة كان قبيضا وهي السنة القديمة محمودة

ولا يمكن النزاع في شيء من هذه الاصول فإذا سلم ذلك ينتج أن الحق مذهب السلف فإن قيل فهم يتكرون على من يمنع كون البدعة مذمومة أو يمنع كون البحث والتفتيش بدعة فينزع في هذين وإن لم ينزع في الثالث لظهوره فقول الدليل على اثبات الاصل الاول من كون البدعة مذمومة اتحاق الامة قاطبة على ذم البدعة ووجز المبتدع وتعبير من يعرف بالبدعة وهذا مفهوم على الضرورة من الشرع وذلك غير واقع في محل الظن فقدم رسول الله عليه السلام البدعة علم بالتواتر بمجموع أخبار يفيد العلم القطع بمثلها وإن كان الاحتمال يتطرق الى آحادها وذلك كملئنا بشجاعة على رضى الله عنه وسخاوة جاتم وحسب رسول الله ﷺ لعائشة رضى الله عنها وما يجرى مجراه فإنه علم قطعاً باخبار آحاد بلغت في الكثرة مبلغاً لا يحتمل كذب ناقلها وإن لم تكن آحاد تلك الاخبار متواترة وذلك مثل ما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال . عليكم بسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ ولما كن محدثات الامور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار . وقال ﷺ (اتبعوا ولا تبتدعوا وإنما هلك من كان قبلكم لما ابتدعوا في دينهم وتركوا سنن أنبيائهم وقالوا بآرائهم فضلوا وأضلوا . وقال عليه السلام . إذا مات صاحب بدعة فقد ضل على الاسلام فتح . وقال عليه السلام . من مشى الى صاحب بدعة ليوقره فقد أعاد على هدم الاسلام . وقال عليه السلام من أعرض عن صاحب بدعة بغضاً له في الله ملائكة الله قلبه أمناً وإيماناً ومن اتبع صاحب بدعة رفع الله له مائة درجة ومن سلم على صاحب بدعة أولقيه بالبشر أو استقبله بما يسره فقد استخف بما أنزل على محمد ﷺ وقال ﷺ (إن الله لا يقبل لصاحب بدعة صوماً ولا صلاة ولا زكاة ولا حياء ولا عمراً ولا جهاداً ولا صرفاً ولا عدلاً . ويخرج من الاسلام كما يخرج السهم من الرمية أو كما تخرج الشجرة من السجين) فهذا وأمثاله مما يجاوز حد الجسر فأذا غلبا ضرورياً يكون البدعة مذمومة فإن قيل سلمنا أن البدعة مذمومة ولكن ما دليل الاصل الثاني وهو أن هذه بدعة فإن البدعة عبارة عن كل محدث فلم قال الشافعي رضى الله عنه الجماع في التراوح بدعة وهي بدعة حسنة وخوض الفقهاء في تقاريع الفقه ومناظرتهم فيها مع ما أبدعوه من

نقض وكسر وفساد وضع وتركيب ونحوه من قنون مجادلة والزلم كل ذلك مبدع لم يؤثر عن الصحابة شيء من ذلك فدل على أن البدعة المذمومة مارفعت سنة مأثورة ولا نسلم أن هذا رافع لسنة ثابتة لكنه محدث ما خاض فيه الأولون أما لا شغلناهم بما هو أهم منه وأما لسلامة القلوب في البطر الأول عن الشكوك والترددات فاستغنوا لذلك وخاض فيه من بعدهم لميسر الحاجة حيث حدثت الأهواء والبدع إلى إبطالها وإفحام متحتها

(الجواب): أما ما ذكرتموه من أن البدعة المذمومة مارفعت سنة قديمة هو الحق. وهذا بدعة رفعت سنة قديمة إذ كان سنة الصحابة المنع من الخوض فيه وزجر من سأل عنه والمبالغة في تأديبه ومنعه بفتح باب السؤال عن هذه المسائل والخوض بالعوام في غمرة هذه المشكلات على خلاف ما تواتر عنهم وقد صرح ذلك عن الصحابة بتواتر النقل عند التابعين من قلة الآثار وسير السلف حجة لا يتطرق إليها ريب وشك كما تواتر خوضهم في مسائل الفرائض ومشاورتهم في الوقائع الفقهية وحصل العلم به أيضا بإخبار آحاد لا يتطرق الشك إلى مجموعها كما نقل عن عمر رضي الله عنه أنه سأل سائل عن آيتين متشابهتين فعلاه بالدرة وكما روى أنه سأل سائل عن القرآن أمر مخلوق أم لا؟ فتعجب عمر من قوله فأخذ يديه حتى جاء به إلى على رضي الله عنه فقال يا أبا الحسن استمع ما يقول هذا الرجل قال وما يقول يا أمير المؤمنين؟ قال الرجل سأله عن القرآن أم مخلوق هو أم لا؟ فوجم لهارضى الله عنه وطأطأ رأسه ثم رفع رأسه وقال سيكون لكلام هذا بنافي آخر الزمان ولو وليت من أمره ما وليت لضربت عنقه وقد روى أحمد بن حنبل هذا الحديث عن أبي هريرة فهذا قول على بحضور عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم ولم يقولوا له ولا أحد ممن بلغه ذلك من الصحابة ولا عرف على رضي الله عنه في نفسه أن هذا سؤال عن مسألة دينية وتعرف لحكم كلام الله تعالى وطلب معرفة لفظة القرآن الذي هو معجزة دالة على صدق الرسول بل هو الدليل المعروف لأحكام التكليف فلم يستوجب طالب المعرفة هذا التشديد فانظر إلى فراسته على وإشرافه على أن ذلك قرع لباب الفتنة وأن ذلك سيتشتر في آخر الزمان الذي هو موسم الفتن

موطئتها بوعده رسول الله ﷺ وانظر الى تشديده وقوله ولو وليت لعزبت عنقه
فمثل أولئك السادة الأكابر الذين شاهدوا الوحي والتزيل واطلموا على أسرار
الدين وحقائقه وقد قال ﷺ في أحدهما (لولم أبعث لبعث عمر) وقال في الثاني
(أنا مدينة العلم وعلي بابا) يخرجون السائل عن مثل هذا السؤال ثم يزعم من
بعدهم من المشغوفين بالكلام والمجادلة ومن لو أتق مثل أحد ذهب ما بلغ مسد
أحدهم ولا نصفه ان الحق والصواب قبول هذا السؤال والخوض في الجواب
واقع هذا الباب ثم يمتد فيه أنه حق وفي عمر وعلى أنهما مطلقان هيئات ما أبدع
عن التحصيل وما أخلى عن الدين من قلس الملائكة بالجدادين ويرجع المجادلين
على الأئمة الراشدين والسلف فإذا قد عرف على القطع أن هذه بدعة مخالفة لسنة
السلف لا كخوض الفقهاء في التفاريع والفاصيل فانه ما قل عنهم زجر عن الخوض
فيه بل امعاتهم في الخوض وأما ما أبدع من فنون المجادلات فهي بدعة مذمومة
عند أهل التحصيل ذكرنا وجه ذمها في كتب قواعد العقائد من كتب الاحياء وأما
مناظراتهم ان كان القصد منها التعاون على البحث عن مأخذ الشرع ومذكر الاحكام
بهي سنة السلف ولقد كانوا يتشاورون ويتناظرون في المسائل الفقهية كما قل في
مسألة الجدة وميراث الامم مع الزوج والاب ومسائل سواها نعم ان ابدعوا ألفاظا
وعبارات للتنبيه على مقاصدهم الصحيحة فلا حرج في العبارات بل هي مباحة لمن
يستعملها ويستعملها وان كان مقصدهم المذموم من النظر لأحكام دون الاعلام
والالزام دون الاستعلام فذلك بدعة على خلاف السنة المأثورة

الباب الثالث في فصول متفرقة وأبواب نافعة في هذا الفن

(فصل) : ان قال قائل ما الذي دعا رسول الله ﷺ الى إطلاق هذه
الالفاظ الموهمة مع الاستغناء عنها أكان لا يدري أنه يوم التشييع يغلط الخلق
ويسوقهم الى اعتقاد الباطل في ذات الله تعالى وصفاته وحاشا منصب النبوة أن
يخفى عليه ذلك أو عرف لكن لم يبال بجهل الجاهل وضلالة الضال وهذا البعد وأشنع
لأنه بحث شارحا لا مبينا ملبسا ملفزا وهذا اشكال له وقع في القلوب حتى يمر
بعض الخلق الى سوء الاعتقاد فيه فقالوا لو كان نبيا لعرف الله ولو عرفه لما وصفه

بما يستجبل عليه في ذاته وصفاته ومالت طائفة أخرى الى اعتقاد الظواهر وقالوا لو لم يكن حقا لما ذكره كذلك مطلقا ولعدل عنها الى غيرها أو قرنها بما يزول الابهام عنها فما سبيل حل هذا الاشكال العظيم

(الجواب) : ان هذا الاشكال منحل عند أهل البصرة ويأتين هذه الكلمات ما جمعها رسول الله ﷺ دفعة واحدة وما ذكرها وانما جمعها المشبهة وقد بينا ان الجمع من التأثير في الابهام والتليس على الافهام ما ليس لاحادها المفرقة وانما هي كلمات طبع بها في جميع عمره في اوقات متباعدة واذا اقتصر منها على ما في القرآن والاخبار المتواترة رجعت الى كلمات يسيرة معدودة وان اضيفت اليها الاخبار الصحيحة فهي ايضا قليلة وانما كثرت الروايات الشاذة الضعيفة التي لا يجوز التعويل عليها ثم ما تواتر منها ان صح قلها عن العدول فهي آحاد كلمات وما ذكر ﷺ كلمة منها الاعم قرائن واشارات يزول معها الابهام التفسيرية وقد أدركها الحاضرون المشاهدون فاذا نقل الالفاظ مجردة عن تلك القرائن ظهر الابهام وأعظم القرائن في زوال الابهام المعرفة السابقة بتقديس الله تعالى عن قبول هذه الظواهر ومن سبقت معرفته بذلك كانت تلك المعرفة ذخيرة له راسخة في نفسه مقارئة لكل ما يسمع فينمق معه الابهام انما حقا لا يشك فيه ويعرف هذا بأمثلة

(الاول) : أنه ﷺ سمي الكعبة بيت الله تعالى واطلاق هذا يوم عند الصبيان وعند من تقرب درجاتهم منهم أن الكعبة وطنه ومثواه لكن العوام الذين اعتقدوا أنه في السماء وان استقرأه على العرش ينمق في حقهم هذا الابهام على وجه لا يشكون فيه فلو قيل لهم ما الذي دعا رسول الله ﷺ الى اطلاق هذا اللفظ الموهم الخيل الى السامع أن الكعبة مسكنه لبادروا بأجمعهم وقال هذا انما يوم في حق الصبيان والحقى أما من تكرر على سمعه أن الله مستقر على عرشه فلا يشك عند سماع هذا اللفظ أنه ليس المراد به ان البيت مسكنه ومأواه بل يعلم عن البدنية أن المراد بهذه الإضافة تشريف البيت أو معنى سواء غير ما وضع له لفظ البيت المضاف الى ربه وساكنه أليس كان اعتقاده أنه على العرش قرينة إفادته علما قطعيًا بأنه ما أريد بكون الكعبة بيته أنه مأواه وأن هذه إنما يوم في حق من لم يسبق الى هذه العقيدة

فكذلك رسول الله ﷺ خاطب بهذه الألفاظ جماعة منبِقُوا إِلَى عِلْمِ التَّقْدِيسِ. ونفى التشبيه وأنه منزه عن الجسمية وعوارضها وإن ذلك قرينة قطعية منزلة للإيهام. لا يبقى معه شك وإن جاز أن يبقى لبعضهم تردد في تأويله وتعيين المراد به من جملة ما يحتمله اللفظ ويليق بجلال الله تعالى

(المثال الثاني) : إذا جرى لفتية في كلامه لفظ الصورة بين يدي الصبي أو العاَمي. فقال صورة هذه المسألة كذا وصورة الواقعة كذا ولقد صورت للمسألة صورة في غاية الحسن ربما توهم الصبي أو العاَمي الذي لا يفهم معنى المسألة أن المسألة شيء له صورة وفي تلك الصورة أقب وفم وعين على ما عرّف واشتهر عنده أما من عرف حقيقة المسألة وإنها عبارة عن علوم مرتبة ترتيباً منصوصاً فهل يتصور أن يفهم عينا وأقفاً وفما كصورة الأجسام هيئات بل يكفيه معرفته بأن المسألة منزّهة عن الجسمية وعوارضها فكذلك معرفة نفى الجسمية عن الإله وتقدسه عنها تكون قرينة في قلب كل مستمع مفهومة لمعنى الصورة في قوله خلق الله آدم علي صورته ويتعجب العارف بتقدّسه عن الجسمية من يتوهم لله تعالى الصورة الجسمية كما يتعجب ممن يتوهم للمسألة صورة جسمانية

(المثال الثالث) : إذا قال القائل بين يدي الصبي بغداد في يد الخليفة ربما يتوهم أن بغداد بين أصابعه وأنه قد احتوى عليها براحتيه كما يحتوى على حجره ومدره وكذلك كل عاَمي لم يفهم المراد بلفظ بغداد أما من علم أن بغداد عبارة عن بلدة كبيرة هل يتصور أن يخطر له ذلك أو يتوهم وهل يتصور أن يعترض على قائله ويقول له لماذا قلت بغداد في يد الخليفة وهذا يوم خلاف الحق ونقض إلى الجهل حتى يعتقد أن بغداد بين أصابعه بل يقال له ياسلم القلب هذا إنما يوم الجهل عند من لا يعرف حقيقة بغداد فأما من علمه بالضرورة يعلم أنه ما أريد بهذه اليد العضو المشتمل على الكف والأصابع بل معنى آخر ولا يحتاج في فهمه إلى قرينة سوى هذه المعرفة فكذلك جميع الألفاظ الموهمة في الأخبار يكفى في دفع إيهامها قرينة واحدة وهي معرفة الله وأنه ليس بجسم وليس من جنس الأجسام وهذا علم اقتسم رسول الله ﷺ بيانه في أول نبشته قبل التعلق بهذه الألفاظ

(المثال الرابع) : قال رسول الله ﷺ في نسائه « أطولكن يدا أسرعكن لحافاني » فكان بعض نسوته تعرف الطول بالمساحة ووضع اليد على اليد حتى ذكر لمن أنه أراد بذلك المساحة في الجود دون الطول للعضو وكان رسول الله ﷺ ذكر هذه اللفظة مع قرينة أفهم بها ارادة الجود بالتعبير بطول اليد عنه فلما نقل اللفظ مجردا عن قرينته حصل الإيهام فهل كان لا أحد أن يعترض على رسول الله ﷺ في إطلاقه لفظا جمل بعضهم معناه انما ذلك لانه أطلق اطلاقا مفهما في حق الحاضرين . مقرونا مثلا بذكر السخاوة والناقل قد ينقل اللفظ كما سمعه ولا ينقل القرينة أو كان بحيث لا يمكن قلبا أو ظن أنه لا حاجة الى قلبا وان من يسمع يفهمه كما فهمه هو لا سمعه فربما لا يشعران فهمه انما كان بسبب القرينة فلذلك يقتصر على نقل اللفظ . فبمثل هذه الاسباب بقيت الالفاظ مجردة عن قرائنها فقصرت عن التفهم مع ان قرينة معرفة التقديس بمجرد ها كافية في نفي الإيهام وان كانت ربما لا تكفي في تعيين المراد به فهذه الدقائق لابد من التنبيه لها

(المثال الخامس) اذا قال القائل بين يدي الصبي ومن يقرب منه درجة من لم يمارس الاحوال ولا عرف العادات في المجالسات فلان دخل مجمعا وجلس فوق فلان . ربما يتوهم السامع الجاهل النقي أنه جلس على رأسه أو على مكان فوق رأسه ومن عرف العادات وعلم ان ما هو أقرب الى الصدر أعلى في الرتبة وأن الفوق عبارة عن العلو يفهم منه أنه جلس بجانبه لا فوق رأسه لكن جلس أقرب الى الصدر . فبالاعتراض على من خاطب بهذا الكلام أهل المعرفة بالعادات من حيث أنه يجعله الصبيان أو الأغبياء اعتراض باطل لا أصل له وأمثلة ذلك كثيرة فقد فهمت على القطع بهذه الأمثلة أن هذه الالفاظ الصريحة انقلبت مفهوماتها عن أوضاعها الصريحة بمجرد قرينة ورجعت تلك القرائن الى معارف ساجدة ومقتربة فكذلك هذه الظواهر الموهمة انقلبت عن الإيهام بسبب تلك القرائن الكثيرة التي بعضها حتى المعارف والواحدة منها معرفتهم أنهم لم يؤمروا بعبادة الاصنام وأن من عبد جسما قد عبد صنما كان الجسم صغيرا أو كبيرا قبيحا أو جميلا سافلا أو عاليا على الأرض أو على العرش وكان نفي الجسميه وهي لوازمها معلوما لكانتهم على

القطع باعلام رسول الله ﷺ المبالغة في التزيه بقوله ليس كنهه شيء وسورة الاخلاص وقوله (ولا تجعلوا لله أندادا) وبالفاظ كثيرة لاحصر لها مع قرآن قاطعة لا يمكن حكايتها وعلم ذلك علما لا ريب فيه وكان ذلك كافيا في تعريفهم استحالة يدهي عضو مركب من لحم وعظم وكذا في سائر الظواهر لانها لا تدل إلا على الجسمية وعوارضها لو أطلق على جسم وإذا أطلق على غير الجسم علم ضرورة انه ما يريد به ظاهره بل معنى آخر مما يجوز على الله تعالى ربما يتبين ذلك المعنى وربما لا يتبين فهذا مما يزيل الاشكال فان قيل فلم لم يذكرها بألفاظ ناصة عليها بحيث لا يوم ظاهرها جهلا ولا في حق العاصي والعاصي قلنا لانه انما كلم الناس بلغة العرب وليس في لغة العرب ألفاظ ناصة على تلك المعاني فكيف يكون في اللغة لها نصوص وواضع اللغة لم يفهم تلك المعاني فكيف وضع لها النصوص بل هي معان أدركت بنور النبوة خاصة أو بنور العقل بعد طول البحث وذلك أيضا في بعض تلك الامور لافي كلها فلما لم يكن لها عبارات موضوعة كان استعارة الالفاظ من موضوعات اللغة ضرورة كل ناطق بتلك اللغة كما انا لانستغنى عن ان نقول صورة هذه المسئلة كذا وهي تخالف صورة المسئلة الاخرى وهي مستعارة من الصورة الجسمانية لكن واضع اللغة لما لم يضع لهية المسئلة وخصوص ترتيبها اسما نصا اما لانه لم يفهم المسئلة أو فهم لكن لم تحضره أو حضرته لكن لم يضع لها نصا خاصا اعتمادا على امكان الاستعارة أو لانه علم انه عاجز عن أن يضع لكل معنى لفظا خاصا ناصا لأن المعاني غير متناهية العدد والموضوعات بالقطع يجب أن تنهاى فتبقى معان لانهاية لها يجب أن يستعار اسمها من الموضع فاكفى بوضع البعض وسائر اللغات أشد قصورا من لغة العرب فهذا وأمثاله من الضرورة يدعو الى الاستعارة لمن يتكلم بلغة قوم اذ لا يمكنه أن يخرج عن لغتهم كيف ونحن نجهز الاستعارة حيث لا ضرورة اعتمادا على القرائن فانا لانفرق بين أن يقول القائل جلس زيد فوق حمز و بين أن يقول جلس أقرب منه الى الصدر وأن يمداد في ولاية الخليفة أو في يده اذا كان الكلام مع المعتل ولايس في الامكان حفظ الالفاظ عن أفهام الصبيان والجهال

فبالاشتغال بالاحتراز عن ذلك ركازة في الكلام وسخافة في العقل وثقل في اللفظ
 فان قيل فلم لم يكشف الغطاء عن المراد باطلاق لفظ الاله ولم يقل انه موجود ليس
 بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا هو داخل العالم ولا خارجه ولا متصل ولا منفصل
 ولا هو في مكان ولا هو في جهة بل الجهات كلها خالية عنه فهذا هو الحق عند قوم
 والافصاح عنه كذلك كما فصح عنه المتكلمون يمكن ولم يكن في عبارته وَاللَّهُ قصور
 ولا في رغبته في كشفه الحق فهو ولا في معرفته قصان قلنا من رأى هذا حقيقة
 الحق اعتذر بان هذا لو ذكره لغير الناس عن قبوله وليبادروا بالنكار وقالوا هذا
 عين المحال ووقعوا في التعطيل ولا خير في المبالغة في تنزيهه ينتج التعطيل في حق الكافة
 إلا الاقلين وقد بعث رسول الله وَاللَّهُ داعيا للخلق الى سعادة الآخرة رحمة للعالمين
 كيف ينطق بما فيه هلاك الاكثرين بل أمر أن لا يكلم الناس الا على قدر عقولهم
 وقال وَاللَّهُ (من) حدث الناس بحديث لا يفهمونه كان فتنة على بعضهم) أو
 لفظ هذا معناه فان قيل ان كان في المبالغة في التنزيه خوف التعطيل بالاضافة الى
 البعض قبي استتماله الالفاظ المهمة خوف التشبيه بالاضافة الى البعض قلنا بينها
 فرق من وجهين أحدهما أن ذلك يدعوا الى التعطيل في حق الاكثرين وهذا يعود
 الى التشبيه في حق الاقلين وأما الضررين أولى بالاحتمال وأعم الضررين أولى
 بالإجتنب والثاني ان علاج وهم التشبيه أسهل من علاج التعطيل اذ يكفي ان يقال
 مع هذه الظواهر (ليس كمثل شيء) وانه ليس بجسم ولا مثل الاجسام واما اثبات
 موجود في الاعتقاد على ما ذكرناه من المبالغة في التنزيه شديد جدا بل لا يقبله
 واحد من الالف لاسيا الامة الامية العربية فان قيل فجز الناس عن الفهم هل
 يبعد عذر الانبياء في أن يشتوا في عقائدهم أمورا على خلاف ما هي عليها ليثبت في
 اعتقادهم أصل الالهية حتى توهموا عندهم مثلا ان الله مستقر على العرش وانه في
 السماء وانه فوقهم فوفاة المكان قلنا معاذ الله ان تظن ذلك أو يتوهم بني صادق ان
 يصف الله بغير ما هو متصف به وان يلقي ذلك في اعتقاد الخلق فانما تأثير قصور
 الخلق في أن يذكر لهم ما يطبقون فهموما لا يفهمونه فكيف عنه فلا يعرفهم بل
 يمسك عنهم وانما ينطق به مع من يطبقه ويفهمه ويحسن في ذلك علاج عجز

الحلق وقصورهم ولا ضرورة في تفهيمهم خلاف الحق قصدا لاسيا في صفات الله نعم به ضرورة في استعمال الالفاظ مستعارة ربما يغلط الاغبياء في فهمها وذلك لقصور اللغات وضرورة المحاورات فأما تفهيمهم خلاف الحق قصدا الى التججيل فحال سواء فرض فيه مصلحة أو لم تفرض قالت قيل قد جعل أهل التشبيه جهلا يستند الى الالفاظ وعلم أن الالفاظ في الطواهر تفضي الى جهلهم فيها جاء بلفظ يجعل ملبس فرضي به لم يفترق الحال بين أن يكون مجردا قصده الى التججيل وبين أن لا يقصد التججيل مهما حصل التججيل وهو عالم به وراض قلنا لا نسلم ان جعل أهل التشبيه جعل بالفاظ بل بتقصيرهم في كسب معرفة التقديس وتقديمه على النظر في الالفاظ ولو حصلوا تلك المعرفة أولا وقدموها لما جهلوا كما أن من حصل علم التقديس لم يجهل عند سماعه صورة المسئلة وانما الواجب عليهم تحصيل هذا العلم ثم مراجعة العلماء اذا شكوا في ذلك ثم كف النفس عن التأويل والزامها التقديس اذا رسم لهم العلماء فاذا لم يفعلوا جهلوا وعلم الفارح بان الناس في طباعهم الكسل والتقصير والفضول بالخوض فيما ليس من شأنهم ليس رضا بذلك ولا سعي في تحصيل الجمل لكنه رضا بقضاء الله وقدره في قسمته حيث قال (وتمت كلمة ربك لآملان جهنم من الجنة والناس أجمعين) وقال (ولو شاء ربك لجلل الناس أمة واحدة ولو شاء ربك لآمن من في الارض كلهم جميعا أفأنت تكفر الناس حتى يكونوا مؤمنين * وما كان لنفس أن تؤمن الا باذن الله * ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم) فهذا هو القهر الالهي في فطرة الخلق ولا قدرة للانبياء في تغيير سنته التي لا تبدل لها

(فصل) : لعلك تقول الكف عن السؤال والامساك عن الجواب من أين يقضى وقد شاع في البلاد هذه الاختلافات وظهرت التعميمات فكيف سبيل الجواب اذا سئل عن هذه المسائل

(قلنا) : الجواب ما قاله مالك رضي الله عنه في الاستواء اذا قال الاستواء معلوم الحديث فيذكر هذا الجواب في كل مسئلة سأل عنها العوام لينجس سبيل الفتنة فانه قيل فاذا سئل عن الفوق واليد والاصبع قيم يجب ؟

(قلنا) : الجواب : أن يقال الحق فيه ما قاله الرسول ﷺ وقاله الله تعالى وقد صدق حيث قال (الرحمن على العرش استوى) فيعلم قطعا أنه ما أراد الجلوس والاستقرار الذي هو صفة الاجتنام ولا تدرى ما الذي أراده ولم نكلف معرفته وصدق حيث قال (وهو القاهر فوق عباده) وفوقه المكان محال فانه كان قبل المكان فهو الآن كما كان وما أراده فلسنا نعرفه وليس علينا ولا عليك أيها السائل معرفته فكذلك نقول ولا يجوز اثبات اليد والأصبع ومطلقا بل يجوز انطلق بما نطق به رسول الله ﷺ على الوجه الذي نطق به من غير زيادة وتقصان وجمع وتفریق وتأويل وتفصيل كما سبق فنقول صدق حيث قال (خمر طينة آدم يده) وحيث قال (قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن) فتؤمن بذلك ولا تزيد ولا تنقص مؤمنه كما روى وقطع بنفى العضو المركب من اللحم والعصب وإذا قيل القرآن قديم أو مخلوق قلنا هو غير مخلوق لقوله ﷺ (القرآن كلام الله غير مخلوق) فان قال الحروف قديمة أم لا قلنا الجواب في هذه المسئلة لم يذكرها الصحابة فالحوض فيها بدعة فلا تسألوا عنها فان ابتلى الانسان بهم في بلدة غلبت فيها الحشوية وكفروا من لا يقول بقدم الحروف فيقول المضطرب إلى الجواب ان عتيت بالحروف نفس القرآن فالقرآن قديم وان أردت بها غير القرآن وصفات الله تعالى فما سوى الله وصفاته محدث ولا يريد عليه لأن تقييم العوام حقيقة هذه المسئلة عسر جدا فان قالوا قد قال النبي ﷺ (من قرأ حرفا من القرآن فله كذا) فاثبت الحروف للقرآن وصف القرآن بأنه غير مخلوق فلم منه ان الحروف قديمة قلنا لا تزيد على ما قاله الرسول ﷺ وهو ان القرآن غير مخلوق وهذه مسئلة وان كان للقرآن حروف هي مسئلة أخرى وأما ان الحروف قديمة فهي مسئلة ثالثة ونزد عليه فلا نقول به ولا نزيد على ما قاله الرسول ﷺ فان زعموا أنه يلزم من المسئلتين السابقتين هذه المسئلة قلنا هذا قياس وتفریع وقد بينا أن لاسئيل إلى القياس والتفریع بل يجب الاختصار على ما ورد من غير تفریع وكذلك إذا قالوا عرية القرآن قديمة لأنه قال القرآن قديم وقال (أنزلناه قرآنا عربيا) فالعربي قديم فيقول أما أن القرآن عربي فحق إذ نطق به القرآن وأما أن القرآن قديم فحق إذ نطق به الرسول ﷺ وأما ان عرية

القرآن قديمة فهي مسألة ثالثة لم يرد فيها أنها قديمة فلا يلزم القول بما فعلى هذا الوجه يلزم العوام والحسوية عن التصرف فيه ونزعمهم عن القياس والقول بالوازع بل نزيد في التصديق على هذا وقول اذا قال القرآن كلام الله غير مخلوق فهذا لا يبرخص في أن يقول القرآن قديم مالم يرد لفظ القديم اذ فرق بين غير المخلوق والقديم اذ يقال كلام فلان غير مخلوق أي غير موضوع وقد يقال المخلوق بمعنى المخلوق لفظ غير مخلوق يتطرق اليه هذا ولا يتطرق إلى لفظ القديم فينبغي فوق ونحن نعتقد قدم القرآن لا بمجرد هذا اللفظ فان هذا اللفظ لا ينبغي أن يحرف ويبدل ويغير ويصرف بل يلزم أن يعتقد أنه حق بالمعنى الذي أراده وكل من وصف القرآن بأنه مخلوق من غير ثقل نص فيه مقصود فقد أبدع وزاد ومال عن مذهب السلف وحاد

(فصل) : فان قيل من المسائل المعروفة قولهم ان الايمان قديم فاذا سئلنا عنه عنه فم يجب قلنا أن ملكنا زمام الأمر واستولينا على السائل منعاه عن هذا الكلام السخيف الذي لا جدوى له وقلنا أن هذا بدعة وإن كنا مغلوبين في بلادهم فجب وقول ما الذي أردت بالايمان؟ ان أردت شيئاً من معارف الخلق وصفاتهم فجميع صفات الخلق مخلوقة وان أردت به شيئاً من القرآن أو من صفات الله تعالى فجميع صفات الله تعالى قديمة وإن أردت ما ليس صفة للخلق ولا صفة الخالق فهو غير مفهوم ولا تصور وما لا يفهم ولا يتصور ذاته كيف يفهم حكمه في القدم والحدث والأصل زجر السائل والسكوت عن الجواب هذا صفو مقصود مذهب السلف ولا عدول عنه الا بضرورة وسيل المضطر ما ذكرنا فان وجدنا ذكياً مستفهما لفهم الحقائق كشفنا الغطاء عن المسألة وخلصناه عن الاشكال في القرآن وقلنا

(اعلم) : أن كل شيء فله في الوجود أربع مراتب. وجود في الاعيان ، ووجود في الأذهان ، ووجود في اللسان ، ووجود في الياض المكتوب عليه كالنار مثلاً فان لها وجود في التنوز ووجوداً في الخيال والذهن وأعني بهذا الوجود العلم بنفس النار وتحقيقتها ولها وجود في اللسان وهي الكلمة الدالة عليه أعني لفظ النار ولها وجود في الياض المكتوب عليه بالرقوم والاحراق صفة خاصة للنار

كأقدم للقرآن ولكلام الله تعالى والمحرق من هذه الجملة الذي في التور دون
الذي في الأذهان وفي اللسان وعلى اليأس اذ لو كان المحرق في اليأس أو اللسان
لاحترق ولكن لو قيل لنا النار محرقة قلنا نعم فان قيل لنا كلمة النار
محرقة قلنا لا فان قيل حروف النار محرقة قلنا لا فان قيل مرقوم هذه الحروف على
اليأس محرقة قلنا لا فان قيل المذكور بكلمة النار والمكتوب بكلمة النار محرق قلنا
نعم لأن المذكور والمكتوب بهذه الكلمة مافي التور وما في التور محرق فكذلك
القدم وصف كلام الله تعالى كالأحراق وصف النار وما يطلق عليه اسم القرآن
وجوده على أربع مراتب أولها وهي الأصل وجوده قائما بذات الله تعالى يضاهي
وجود النار في التور (والله المثل الأعلى) ولكن لا بد من هذه الأمثلة في فهم
العجزة والقدم وصف خاص لهذا الوجود والثانية وجوده العلمي في أذهاننا عند
التعلم قبل أن ننطق بلساننا ثم وجوده في لساننا بتقطيع أصواتنا ثم وجوده في
الأوراق بالكتب فإذا سألنا عما في أذهاننا من علم القرآن قبل النطق به قلنا علمنا صفتا
وهي غلظة لكن المعلوم به قديم كما أن علمنا بالنار وثبوت صورتها في خيالنا غير
محرق لكن المعلوم به محرق وإن سألنا عن صوتنا وحركة لساننا ونطقنا قلنا ذلك
صفة لساننا فلساننا حادث وصفته توجد بعده وما هو بعد الحادث حادث بالقطع
لكن منطوقنا ومذكورنا ومقرونا بهذه الأصوات الحادثة قديم كما أن ذكرنا
حروف النار بلساننا كان المذكور بهذه الحروف محرقا وأصواتنا وتقطيع أصواتنا
غير محرق إلا أن يقول قائل حروف النار عبارة عن نفس النار قلنا ان كان كذلك
فحروف النار محرقة وحروف القرآن ان كان عبارة عن نفس المقروء فهي قديمة
وكذلك المخطوط يرقوم النار والمكتوب به محرق لأن المكتوب هو نفس النار
أما لرقم الذي هو صورة النار غير محرق لأن في الأوراق من غير أحراق واحتراق
لهذه أربع درجات في الوجود تشبه على العوام ولا يمكنهم ادراك تفاصيلها وخاصة
كل واحد منهم فذلك لا نخوض بهم فيها لا لجهلنا بحقيقة هذه الأمور وكنه
تفاصيلها أن النار من حيث أنها في التور توصف بأنها محرقة وخامدة ومشتعلة
ومن حيث أنها في اللسان يوصف بأنه عجمي وتركبي وعربي وكثير الحروف وقبيله

وما في التنوير لا ينقسم إلى المعنى والتركي والعربي وما في اللسان لا يوصف بالجنود والاشتغال وإذا كان مكتوبا على اليابس يوصف بأنه أحمر وأخضر وأسود وأنه بقلم المحقق أو الثلث والرقاع أو قلم النسخ وهو في اللسان لا يمكن أن يوصف بذلك واسم النار يطلق على ما في التنوير وما في القلب وما في اللسان وما على القرطاس لكن باشتراك الاسم فأطلق على ما في التنوير حقيقة وعلى ما في الذهن من العلم لا بالحقيقة لكن بمعنى أنه صورة محاكية للنار الحقيقي كما أن ما يرى في المرأة يسمى إنسانا ونارا لا بالحقيقة ولكن بمعنى أنها صورة محاكية للنار الحقيقي والإنسان وما في اللسان من الكلمة يسمى باسمه بمعنى ثالث وهو أنه دلالة دالة على ما في الذهن وهذا يختلف بالاصطلاحات والأول والثاني لا اختلاف فيهما وما في القرطاس يسمى نارا بمعنى رابع وهو أنها تقوم تدل بالاصطلاح على ما في اللسان ومهم لهم اشتراك اسم القرآن والنار وكل شيء من هذه الأمور الأربعة فإذا ورد في الخبر أن القرآن في قلب لعد وأنه في المصحف وأنه في لسان القاري وأنه صفة ذات الله صدق بالجميع وفهم معنى الجميع ولم يتناقض عند الأذكياء وصدق بالجميع مع الاحاطة بحقيقة المراد وهذه أمور جليلة دقيقة لا أجلى منها عند الفطن الذكي ولا أدق وأعمض منها عند البليد الغبي فحق البليد أن يمنع من الخوض فيها ويقال له قال القرآن غير مخلوق واستكبر لا تدع عليه ولا تنقص ولا تنقش عنه ولا تبحث وأما الذكي فيروح عن غمه هذا الإشكال في لحظة ويوصي بأن لا يحدث العاصي به حتى لا يكلفه ما ليس في طاقته وهكذا جميع موضع الإشكالات في الظواهر فيها حقائق جليلة لأرباب البصائر ملبسة على العميان من العوام فلا ينبغي أن يظن بأكابر السلف عجزهم عن معرفة هذه الحقيقة وإن لم يعمروا ألفاظها تحرير حسنة ولكنهم عرفوه وعرفوا عجز العوام فسكتوا عنهم وأسكتوهم وذلك عين الحق والصواب ولا أغنى بآثار السلف الأكابر من حيث الجاه والاشتهار ولكن من حيث الغوص على المعاني والاطلاع على الأسرار وعند هذا ربما اقلب الأمر في حق العوام واعتقدوا في الأشهر أنه الأكبر وذلك سبب آخر من أسباب الضلال

(فصل) فان قال قائل العاصي إذا منع من البحث والنظر لم يعرف الدليل زمن لم

يعرف الدليل كان جامعاً بالمدلول وقد أمر الله تعالى كافة عباده بمعرفة أى
بالإيمان به والتصديق بوجوده أولاً بتقديسه عن سمات الحوادث ومشايبه غيره.
ثانياً وبوحدانيته ثالثاً وبصفاته من العلم والقدرة وهوذا المشيئة وغيرها رابعاً هذه
الأمور ليست ضرورة فهي إذا مطلوبة وكل علم مطلوب فلا سبيل إلى اقتناصه
وتحصييه إلا بشبكة الأدلة والنظر في الأدلة والتفطن لوجه دلالتها على المطلوب
وكيفية اتجاها وذلك لا يتم إلا بمعرفة شروط البراهين وكيفية ترتيب المقدمات
واستنتاج النتائج وينجز ذلك شيئاً فشيئاً إلى تمام علم البحث واستيفاء علم الكلام إلى
آخر النظر في المعقولات وكذلك يجب على العاقل أن يصدق الرسول ﷺ في
كل ما جاء به وصدقه ليس بضروري بل هو بشر كسائر الخلق فلا بد من دليل يميزه
عن غيره من تجدى بالنبوة كاذباً ولا يمكن ذلك إلا بالنظر في المعجزة ومعرفة
حقيقة المعجزة وشروطها إلى آخر النظر في النبوات وهو لب علم الكلام .

(قلنا) : الواجب على الخلق الإيمان بهذه الأمور والإيمان عبارة عن تصديق جازم
لا تردد فيه ولا يشعر صاحبه بإمكان وقوع الخطأ فيه وهذا التصديق الجازم
يحصل على ست مراتب

(الأولى) : وهي قصاها ما يحصل بالبرهان المستقصى المستوفى شروطه المحرر
أصوله ومقدماته درجة درجة وكلمة كلمة حتى لا يبقى مجال احتمال وتمكن التباس
وذلك هو الغاية القصوى وربما يتفق ذلك في كل عصر لواحد أو اثنين ممن ينتهي إلى
تلك الرتبة وقد يظنوا العصر عنه ولو كانت النجاة مقصورة على مثل تلك المعرفة
لقلت النجاة وقل الناجون

(الثانية) : أن يحصل بالأدلة الوهمية الكلامية المبنية على أمور مسلمة مصدق بها
لاشتهارها بين أكابر العلماء وشناعة انكارها ووفرة النفوس عن إبداء المراء فيها
وهذا الجنس أيضاً يفيد في بعض الأمور وفي حق بعض الناس تصديقاً جازماً بحيث
لا يشعر صاحبه بإمكان خلافه أصلاً

(الثالثة) : أن يحصل التصديق بالأدلة الخطائية أخص القدرة التي جرت العادة
باستعمالها في المحاورات والمخاطبات الجارية في العادات وذلك يفيد في حق

الاكثرين تصديقا يادى رأى وسابق الفهم إن لم يكن الباطن مشحونا بالنصب وروسوخ اعتقاد على خلاف مقتضى الدليل ولم يكن المستمع مشغوقا بشكك الممازاة والتشكك ومتجعا بتحديث المجادلين في العقائد وأكثر أدلة القرآن من هذا الجنس فمن الدليل الظاهر المفيد للتصديق قولهم لا يتنظم تدبير المنزل بمديرين (فلو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا) فكل قلب باق على الفطرة غير مشوش بعمارة المجادلين بسبق من هذا الدليل الى فهمه تصديق جازم بوحداية الخالق لكن لو شوشه مجادل وقال لم يعد أن يكون العالم بين إلهين يتوافتان على التدبير ولا يختلفان فاسماعه هذا القدر يشوش عليه تصديقه ثم ربما يعسر سل هذا السؤال ودفعه في حق بعض الانام الفاصرة فيستولى الشك ويتعذر الرفع وكذلك من الجلى أن من قدر على الخلق فهو على الاعادة أقدر وفيما قال (قل يحياها الذى أنفأها أول مرة) فهذا لا يسمعه أحد من العوام ذكرى أو غيى الا ويبادر الى التصديق ويقول نعم ليست الاعادة بأعسر من الابتداء بل هى أهون ويمكن أن يشوش عليه بسؤال ربما يعسر عليه فهم جوابه والدليل المستوفى والذي يفيد التصديق بعد تمام الاسئلة وجوابها بحيث لا يبقى للسؤال مجال والتصديق يحصل قبل ذلك

(الرابعة) : التصديق بمجرد السماع عن حسن فيه الاعتقاد بسبب كثرة ثناء الخلق عليه فان من حسن اعتقاده في آية وأستاذه أو في رجل من الأكابر المشهورين قد يخبره عن شيء كموت شخص أو قدوم غائب أو غيره فيسبق اليه اعتقاد جازم وتصديق بما أخبر عنه بحيث لا يبقى لتغيره مجال في قلبه ومستند حسن اعتقاده فيه فالجرب بالصدق والورع والتقوى مثل الصديق رضى الله عنه اذا قال قال رسول الله ﷺ كذا فكم من مصدق به جرما وقابل له قبولا مطلقا لاستند لقوله الاحسن اعتقاده فيه فمثله اذا لقن العامى اعتقادا وقال له اعلم ان خالق العالم واحد وانه عالم قادر وانه بعث محمدا ﷺ رسولا ينادر الى التصديق ولم يمازجه ريب ولا شك في قوله وكذلك اعتقاد الصبيان في آبائهم ومعلمهم فلا جرم يسمعون الاعتقادات ويصدقون بها ويستمرون عليها من غير حاجة الى دليل وحجة

(الرتبة الخامسة) : التصديق به الذي يسبق اليه القلب عند سماع الشيء مع قرائن أحوال لا تفيد القطع عند المحقق ولكن يلقى في قلب العوام اعتقادا جازما كما اذا سمع بالتواتر مرض رئيس البلد ثم ارتفع صراخ وعويل من داره ثم يسمع من أحد غلمانه أنه قد مات اعتقد العوامي جازما أنه مات وبني عليه تدبيره ولا يحضر بباله أن الغلام ربما قال ذلك عن أرجاف سمعه وأن الصراخ والعويل لعله عن غشية أو شدة مرض أو سبب آخر لكن هذه خواطر بعيدة لا تنظر للعوام فتطبع في قلوبهم الاعتقادات الجازمة وكمن اعرابي نظر الى أسارى وجهه رسول الله ﷺ وإلى حسن كلامه ولطف شمائله وأخلاقه فأمن به وصدقه جازما لم يخالجه ريب من غير أن يطالبه بمعجزة يقيمها ويذكر وجه دلالتها

(الرتبة السادسة) : أن يسمع القول فيناسب طبعه وأخلاقه فيبادر الى التصديق بمجرد موافقته لطبعه لا من حسن اعتقاد في قائله ولا من قرينة تفهده له لكن لمناسبة ما في طباعه فالخريص على موت عدوه وقتله وعزله يتصدق جميع ذلك بأدنى أرجاف ويستمر على اعتقاده جازما ولو أخبر بذلك في حق صديقه أو بشيء يخالف شهوته وهواه توقف فيه أو أباه كل الآباء وهذه أضغاث التصديقات وأدنى الدرجات لأن ما قبله استند الى دليل ما وإن كان ضعيفا من قرينة أو حسن اعتقاد في الخبر أو نوع من ذلك وهي أمارات يظنها العوامي أدلة فتعمل في حقه حمل الأدلة فإذا عرفت مراتب التصديق فاعلم أن مستند إيمان العوام هذه الأسباب وأعلى الدرجات في حقه أدلة القرآن وما يجري مجراه مما يحرك القلب إلى التصديق ولا ينبغي أن يجاوز بالعامي إلى ما وراء أدلة القرآن وما في معناه من الجليات المسكنة للقلوب المستجرة لها إلى الطمأنينة والتصديق وما وراء ذلك ليس على قدر طاقتها وكثر الناس آمنوا في الصبا وكان سبب تصديقهم مجرد التقليد للآباء والمعلمين لحسن ظنهم بهم وكثرة ثنائهم على أنفسهم وتناء غيرهم عليهم وتشديدهم التكبير بين أيديهم على مخالفتهم وحكايات أنواع النكال النازل بمن لا يمتد اعتقادهم وقولهم أن فلانا اليهودي في قبره مسخ كلبا وقلان الرافضي اقلب خنزيرا وحكايات منامات وأحوال هذا الجنس تنرس في نفوس الصبيان الثغرة عنه والميل إلى ضده حتى ينزع الشك بالكلية عن قلبه فالتزم

في الصغر كالنقش في الحجر ثم يقع نشؤه عليه ولا يزال يؤكد ذلك في نفسه فاذا بلغ استمر على اعتقاده الجازم وتصديقه المحكم الذي لا يتحمله فيه رب ولذلك ترى أولاد النصارى والروافض والمجوس والمسلمين كلهم لا يلبثون الا على عقائد آبائهم واعتقاداتهم في الباطل والحق جازمة لو قطعوا إربا إربا لما رجعوا عنها وهم قط لم يسمعوا عليه دليلا لاحتقيا ولا رسميا وكذا ترى السيد والامام يسبون من المشرك ولا يعرفون الاسلام فاذا وقعوا في أسر المسلمين وصحبهم مدقورا أو جنلهم الى الاسلام مالوا معهم واعتقدوا اعتقادهم وتحققوا بأخلاقهم كل ذلك لمجرد التقليد والتشبه بالتابعين والطباع مجبولة على التشبه لاسباب طباع الصبيان وأهل الشباب فهذا يعرف أن التصديق الجازم غير موقوف على البحث وتحرير الأدلة (فصل) : لعلك تقول لأنكر حصول التصديق الجازم في قلوب العوام بهذه الأسباب ولكن ليس ذلك من المعرفة في شيء وقد كلف الناس المعرفة الحقيقية دون اعتقاد هو من جنس الجهل الذي لا يتميز فيه الباطل عن الحق فالجواب أن هذا غلط من ذهب اليه بل سعادة الخلق في أن يعتقدوا الشيء على ما هو عليه اعتقادا جازما لتنتش قلوبهم بالصورة المواقفة لحقيقة الحق حتى اذا ماتوا وانكشف لهم النظام فشاهدوا الأمور على ما اعتقدوها لم يفتضحوا ولم يحترقوا بنار الخزي والحجلة ولا بنار جهنم ثانيا وصورة الحق اذا انتقش بها قلبه فلا نظار الى السبب المفيد له هو دليل حقيقي أو رسمي أو اقناعي أو قبول بحسن الاعتقاد في قائله أو قبول لمجرد التقليد من غير سبب فليس المطلوب الدليل المفيد بل الفائدة وهي حقيقة الحق على ما هي عليه فمن اعتقد حقيقة الحق في الله وفي صفاته وكتبه ورسله واليوم الآخر على ما هو عليه فهو سعيد وان لم يكن ذلك بدليل محرر كلامي ولم يكلف الله عباده الا ذلك وذلك معلوم على القطع بجملة أخبار متواترة من رسول الله ﷺ في موارد الأعراب عليه وعرضه الايمان عليهم وقبولهم ذلك وانصرافهم الى رعاية الابل والمواشي من غير تكليف ايام التفكير في المعجزة ووجه دلالاته والتفكر في حدوث العالم واثبات الصانع وفي أدلة الوجدانيات سائر الصفات بل الاكثر من اختلاف العرب لو كفوا ذلك لم يفهموه ولم يدركوه بعد طول المدة بل كان الواحد منهم

يخلفه ويقول والله أنه أرسلك رسولا فيقول والله أنه أرسلني رسولا وكان صدقه يمينه وينصرف ويقول الآخر اذا قدم عليه ونظر اليه والله ما هذا وجه كذاب وامثال ذلك مما لا يحصى بل كان يسلم في غزوة واحدة في عصره وعصر أصحابه آلاف لا يفهم الا كثرون منهم أدلة الكلام ومن كان يفهم يحتاج الى أن يترك صناعته ويختلف الى معلم مدة مدبرة ولم ينقل قط شيء من ذلك فلم علما ضروريا أن الله تعالى لم يكلف الخلق الا الايمان والتصديق الجازم بما قاله كيفما حصل التصديق

(نعم) : لا ينكر أن المعارف درجة على المقلد ولكن المقلد في الحق مؤمن كما أن المعارف مؤمن فان قلت فبم يميز المقلدين أنفسهم بين اليهود والمقلد قلنا المقلد لا يعرف التقليد ولا يعرف أنه مقلد بل يعتقد في نفسه أنه بحق عارف ولا يشك في معتقده ولا يحتاج مع نفسه الى التميز لقطعه بأن خصمه مبطل وهو بحق وأولاه أيضا يستظهر بقرائن وأدلة ظاهرة وان كانت غير قوية يرى نفسه مخصوصا بها ويميزا بسببها عن خصومه فان كان اليهودي يعتقد في نفسه مثل ذلك فلا يشوش ذلك على الحق اعتقاده كما أن المعارف الناظر يزعم أنه يميز نفسه عن اليهودي بالدليل واليهودي المتكلم الناظر أيضا يزعم أنه يميزه بالدليل ودعواه ذلك لا يشكك الناظر المعارف وكذلك المقلد القاطع ويكفيه في الايمان أن لا يشكك في اعتقاده معارضة المبطل كلامه بكلامه فهل رأيت عاميا قط قد اغتم وحزن من حيث يحسر عليه الفرق بين تقليده وتقليد اليهودي بل لا يخضر ذلك يال العوام وان خطر بالهم وشوقوا به ضحكوا من قائله وقالوا هذا الهذيان ؟ وكان بين الحق والباطل مساواة حتى يحتاج الى فرق غارق تيمنا أنه على الباطل وانى على الحق وأنا متيقن لذلك غير شاك فيه فكيف أطلب الفرق حيث يكون الفرق معلوما قطعا من غير طلب ؟ فهذه حالة المقلدين الموقنين وهذا الإشكال لا يقع لليهودي المبطل لقطعه مذهبه مع نفسه فكيف يقيم للسلم المقلد الذي وافق اعتقاده ما هو الحق عند الله تعالى فظهر بهذا على القطع أن اعتقاداتهم جازمة وأن الشرع لم يكلفهم الا ذلك (فان قيل) فان فرضنا عاميا مجادلا لجو جاليس يقلد وليس يقننه أدلة القرآن ولا الاقاويل الجلية المقررة السابقة الى الالهام فاذا تصنع به ؟ (قلنا) : هذا مرضي مال طبعه عن صحة الفطرة وسلامة الحلقة الاصلية فينظر

في شأئله فان وجدنا اللجاج والجدل غالباً على طبعه لم نجادله وطهرنا وجه الأرض
عنه ان كان يجاحدنا في أصل من أصول الايمان وان توسمنا فيه بالفراسة مخائل
الرشد والقبول ان جاوزنا به من الكلام الظاهر الى توفيق في الأدلة عاجلناه بما
قدرونا عليه من ذلك وداوينا بالجدال المر والبرهان الحلو وبالجملة فتجهد أن نجادله
بالاحسن كما أمر الله تعالى ورخصتنا في القدر من المداواة لا تدل على فتح باب الكلام
مع الكافة فان الأدوية تستعمل في حق المرضى وهم الاقلون وما يعالج به المرضى
بحكم الضرورة يجب أن يوفى عنه الصحيح والفقير الصحيحة الاصلية معدة لقبول
الايمان دون المجادلة وتحرير حقائق الأدلة وليس الضرر في استعمال الدواء مع
الاصحاء بأقل من الضرر في افعال المداواة مع المرضى فليوضع كل شيء بوضعه كما أمر
الله تعالى به نبيه حيث قال (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم
بالتي هي أحسن) والمدعى بالحكمة الى الحق قوم وبالموعظة الحسنة قوم آخرون
وبالمجادلة الحسنة قوم آخرون على ما فصلنا أقسامهم في كتاب القسطاس المستقيم
خلا نطول بإعادته

(تم والمحمد لله أولاً وآخراً)

فهرست

الجامع العوام عن علم الكلام للامام العالم العامل والمهام
الفاضل الكامل حجة الاسلام محمد بن محمد الغزالي
قدس الله سره العالي ومتعنا بعله السامي

مصحفة

- ٢ خطبة الكتاب
- ٢ (الباب الأول) في شرح اعتقاد السلف وبيان الوظائف السبعة
- ٣ الوظيفة الأولى التقديس ومعناه
- ٦ الوظيفة الثانية الايمان والتصديق
- ٧ الوظيفة الثالثة الاعتراف بالمعجز
- ٧ الوظيفة الرابعة السكوت عن السؤال
- ٨ الوظيفة الخامسة الامساك عن التصرف
- ١٨ الوظيفة السادسة في الكف بعد الامساك
- ١٩ بيان الآيات الواردة في توحيد سبحانه وتعالى
- ٢٠ بيان الآيات الواردة في صدق الرسول عليه السلام
- ٢٢ الوظيفة السابعة التسليم لاهل المعرفة
- ٢٤ (الباب الثاني) في اقامة البرهان على أن الحق مذهب السلف
- ٢٩ (الباب الثالث) في فصول متفرقة وأبواب نافعة في هذا الفن
- ٤٠ في بيان أن حصول التصديق الجازم على ست مراتب

٤٠ الرتبة الاولى أن ما يحصل بالبرهان المستوفى شروطه المحرر أصوله ومقدماته هو الغاية القصوى

٤٠ الرتبة الثانية أن يحصل بالأدلة الوهمية الكلامية المبينة على أمور مسلبة بين أكابر العلماء

٤٠ الرتبة الثالثة أن يحصل التصديق بالأدلة الخطائية

٤١ الرتبة الرابعة التصديق لمجرد السماع عن حسن فيه الاعتقاد

٤٢ الرتبة الخامسة التصديق الذي يسبق اليه القلب

٤٢ الرتبة السادسة أن يسمع القول فيناسب طبعه فيأدر الى التصديق. وهذه أضعف التصديقات

٤٣ فصل في أن سعادة الخلق في أن يعتقدوا الشيء على ما هو عليه

اعتقادا جازما في الله تعالى وصفاته وكتبه ورسله واليوم الآخر

وان لم يكن بدليل محرر كلامي ولم يكلف الله عباده إلا ذلك

(تم الفهرست)

2
Bibliotheca Alexandrina



0415849